أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر

The Impact of Political Instability on Economic Growth in Egypt

دكتور: عبد المُهدي محمد أحمد جوده

استاذ الاقتصاد المساعد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية ببني سويف

مُستخلصٌ:

تناولت الدراسةُ مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأهم مؤشراته، وانعكاس عدم الاستقرارِ السياسي على النمو في مصرَ؛ حيث انعكس سلباً على المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي، ثمَّ تناولت الدراسةُ سياساتِ وآلياتِ تحقيق الاستقرار السياسي التي تمثلت في سياسة التمكين، والحماية الاجتماعية، وتحقيق العدالةِ الاجتماعيةِ.

وقد توصلت الدراسةُ إلى أن عدم الاستقرار السياسي انعكس على المحدداتِ الرئيسةِ للنمو الاقتصادي؛ حيث أثر سلباً على كل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكلية، معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية، معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الإدخار، ومعدل نمو المشتغلين.

لذلك تُوصي الّدراسةُ بضرورةِ الإصلاح السياسي والمؤسسي، وتفعيل القانون على كافة المستويات، وزيادة فاعلية برامج الحمايةِ الاجتماعيةِ في مصرَ، ووجود قنواتٍ للحوارِ الاجتماعي بين كل أطياف المجتمع بمختلف أفكارهم وتوجهاتهم السياسية والثقافية والعقائدية والطائفية من ناحية وبين الحكومة من ناحية أخرى إلى جانب توجيه السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعزز ثقة أفراد المجتمع في الحكومة ومن ثمَّ يدعم الاستقرار السياسي، وتنمية القدرات البشرية سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتبني الدولة للمشروعات القوميةِ، وتحقيق التنميةِ المكانيةِ والمحليةِ المتوازنةِ والتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The study addressed the concept of political instability، its important indicators، and its impact on growth in Egypt. It had a negative impact on the main determinants of economic growth. The study then dealt with policies and mechanisms for achieving political stability، which were represented in the policy of empowerment، social protection، and achieving social justice.

The study revealed that political instability reflected on the main determinants of economic growth. It negatively affected as follows: the growth rate of Gross Domestic Product، the growth rate of net foreign direct investments and total investments، the growth rate of foreign reserves، the average growth rate of per capita GDP، the rate of savings growth، and the growth rate of employed people.

Therefore، the study recommended the necessity of political and institutional reform، activating the law at all levels، increasing the effectiveness of social protection programs in Egypt، and the existence of channels for social dialogue between all segments of society with their various political، cultural، ideological and sectarian ideas and orientations on the one hand and between the government on the other hand. Additionally، economic policies should be directed to achieve economic stability that enhanced the confidence of community members in the government and thus supported political stability، developed human capabilities politically، socially and culturally. The state also should adopt national projects; achieve balanced spatial and local development and economic empowerment of Egyptian women.

Keywords: political instability، economic growth، economic development

١ –المُقدِّمةُ:

أصبحت ظاهرةُ عدم الاستقرار السياسي محل اهتمام الكثيرِ من الدراساتِ التطبيقية التي تهدف لفهم وتحليل أثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية. كما تُعتبَر من السماتِ المشتركة للدول النامية ومن بينها مصر؛ حيث تعرضت مصر لأحداث أدت إلى عدم الاستقرار السياسي.

وتؤثر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي سلباً على المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي؛ فحالة عدم اليقين بشأن المستقبل المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤدي إلى تراجع الاستثمار الكلي، وأيضاً إضطراب مسار العمل الطبيعي في المشروعات والأسواق المختلفة وتدمير الطاقات الإنتاجية الموجودة، وتُقلل من جهود البحث والتطوير التي تقوم بها المؤسسات والحكومات مما يُبطئ عملية التقدم التكنولوجي.

ومن ناحية أخرى يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تذبذب السياسات الاقتصادية المثلى المحددة لتحقيق النمو الاقتصادي، وبل وربما إلى الابتعاد عن هذه السياسات.

وقد تعرضت مصرُ لعدم الاستقرار السياسي عقب أحداث يناير عام ٢٠١١؛ حيث بلغ مؤشر الاستقرار السياسي (–١،٤٤) درجة في هذا العام؛ الأمر الذي أثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي. ومنذ عام ٢٠١٤، شهدت مصر تحسناً ملحوظاً في الاستقرار السياسي؛ حيث بلغ المؤشر (–١،٥) درجة.واستمر التحسن حتى وصل مؤشر الاستقرار السياسي إلى (–١،٠٣) درجة عام ٢٠٢٢.

٢ –إِشكاليَّةُ الدِّراسَةِ:

تُعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من السمات المشتركة للدول النامية ومنها مصر؛ حيث تعرضت مصر لأحداث أدت إلى عدم الاستقرار السياسي من أهمها أحداث يناير ٢٠١١ التي نتج عنها تراجعاً في كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي؛ الأمر الذي يستلزم تزايد الاهتمام بدِّراسة عدم الاستقرار السياسي وأثره على النمو الاقتصادي؛ ومن ثمَّ تكمن إشكاليَّةُ الِّدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس وهو ما هو أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر؟ ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات فرعية أخرى هي:

١–ما هو مفهوم عدم الاستقرار السياسي وما هي مؤشراته؟

٢–ما هو واقع الاستقرار السياسي في مصر؟

٣–ما هو أثر عدم الاستقرار السياسي على معدلات النمو في مصر؟

٤–ما هي سياسات وآليات تحقيق الاستقرار السياسي؟

٣- أهميَّةُ الدِّراسَةِ:

تأتي أهمية الدِّراسةُ في تصديها لواحدةٍ من أبرز القضايا المعاصرة على الساحة في مصر خلال الأوضاع الراهنة التي تمر بها مصر بعد أحداث يناير ٢٠١١، ويتمثل ذلك في أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر؛ بغرض التعرف على هذا الأثر؛ الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة وتوجيه السياسة العامة بما يتناسب مع الظروف الخاصة بها. لا سيما وأنه لا توجد الدراسات الكافية بهذا الصدد في الاقتصاد المصري؛ ومن ثمَّ تُسهم هذه الدراسة في سد الفجوة في الأدب الاقتصادي في هذا المجال.

٤- أَهْدَافُ الدِّراسَة:

تهدف الدراسة إلى:

١- تحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

٢- بيان سياسات وآليات تحقيق الاستقرار السياسي في مصر.

٥- مَنهجُ الدِّراسَةِ:

اعتمدت الدِّراسَة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث استخدمت أسلوب التحليل الاقتصادي؛ لتناول مفهوم عدم الاستقرار السياسي ومؤشراته، ثم تحليل واقع الاستقرار السياسي في مصر، كما اعتمدت على التحليل الإحصائي من خلال البيانات والمعلومات الواردة في التقارير التي تصدرها الجهات الرسمية في مصر والمؤشرات الدولية في كافة الجوانب المتعلقة بالدراسة؛ من أجل بيان أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر.

٦- فَرضيَّةُ الدِّراسةِ:

تتمثل فرضية الدِّراسَة الرئيسة في وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر.

وتنقسم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية على النحو الآتي:

١- يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٢- يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكلية.

٣- يؤثر عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية.

٤- يؤثر عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥- يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على معدل نمو الإخار.

٦- يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على معدل نمو المشتغلين.

٧-حدود الدِّراسَة ومصادر البيانات:

يتحدد الإطار المكاني والزمني للدراسة كما يلي:

١-الإطار المكاني: يتعلق بجمهورية مصر العربية.

٢-الإطار الزمني: قامت الدِّراسَة بتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢). وقد تم اختيار ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتكون بداية فترة الدراسة؛ نظراً لأنها الفترة التي سبقت أحداث يناير ٢٠١١ وبها أهم العوامل التي أدت إلى حدوثها. وأما اختيار ٢٠٢١/٢٠٢٢ لتكون نهاية فترة الدِّراسَة ؛ نظراً لأنها تُمثل أحدث البيانات المتاحة التي يمكن الحصول عليها أثناء إعداد الدِّراسَة.

أما عن مصادر البيانات؛ فقد اعتمدت الدِّراسَة على البيانات التي يصدرها البنك المركزي، ووزارة المالية في مصر. كما اعتمدت على مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي سنويا في قياس الاستقرار السياسي.

٨-الدِّراسات السابقة:

نظراً لما يَهدف إليه البحث العلمي من تواصل وتراكم للجهود والخبرات العلمية السابقة؛ فإن هذا الجزء من الدِّراسَة يهتم بالتعرف على نتائج الدِّراسَات السابقة الخاصة بموضوع البحث وأهم ما توصلت إليه في مجال العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وتحديد ما تضيفه الدِّراسَة الحالية للدِّراسَات السابقة، وتأتي هذه الدِّراسَة تكملة لدِراسَاتٍ سابقةٍ وهي:

١- دِراسَة:"الكيلاني رمضان، ٢٠٢٤"، وتهدف الدِّراسَة إلى الوقوف على آثار عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها ليبيا على الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى أن آثار تلك الحالة على الاقتصاد الليبي كانت شديدة السلبية وأدت إلى توقف التنمية وانخفض معدل

النمو الاقتصادي وزاد الإنفاق الاستهلاكي وارتفع الدين العام وشحت السيولة وزاد الفقر[١].

٢- دِراسَة: Ramesh Kumar "،"2023 تناولت الدِّراسَة بيان أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار السياسي يعمل على إعاقة النمو الاقتصادي؛ بسبب حالة عدم اليقين، كما أظهرت أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي أيضاً إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وتعطيل الإنتاج وهروب رؤس الأموال إلى الخارج، وإلى اضطرابات في سلاسل التوريد والنقل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة[٢].

٣- دِراسَة: "أميرة محمد عمارة، ٢٠٢٢" وتهدف الدِّراسَة إلى التعرف على كيفية تأثير عدم الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في الدول النامية. وتوصلت الدِّراسَة إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي للدول النامية. كما توصلت إلى أن التضخم يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي في حين أن عجز الموازنة يقلل من عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية[٣].

٤- دِراسَة: Taiwo،Omobola،and others"،"2022 تناولت الدِّراسَة تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى القصير والطويل، وخلصت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي أمران متكاملان. وأظهرت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في

---

(١) د. سليمان رمضان الكيلاني: أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي، مجلة ودراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد ١١، العدد ١، يونيو ٢٠٢٤، ص ٢٠٢-٢١٨.

(٢) Dr. Ramesh Kumar: Impact of political instability on economic growth، International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences Vol. 12، No. 09، September 2023، pp.79-86.

تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢ على موقع:

https://garph.co.uk/IJARMSS/Sep2023/G-7.pdf

(٣) د. أميرة محمد عمارة: عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٧-٣٠.

المدى القصير والطويل. وأوصت الدِّراسَة بأن هناك حاجة ماسة لقيام الحكومة بمعالجة عدم الاستقرار السياسي المتكرر لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل(١).

٥- دِراسَة:Abdul Rehman Nawaz a، " and others 2021 " هدفت الدِّراسَة إلى بيان تضرر الاقتصاد الباكستاني بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وخلصت إلى أن هناك علاقة سلبية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في باكستان في الفترة من عام (٢٠٠٠- ٢٠١٩)، وأن عدم الاستقرار السياسي يقلل من النمو الاقتصادي في البلاد وأن النمو الاقتصادي يعزز الاستقرار السياسي(٢).

٦- دِراسَة: "جيلالي هاشمي ومختاري فيصل، ٢٠٢٠ "، وتهدف الدِّراسَة إلى بيان العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي(تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له أثر إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(٣).

٧- دِراسَة: Tsegayehu Admasie،"2019" تناولت الدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا في الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٩)، وقد تم الاستعانة بمؤشر الاستقرار السياسي المركب للنمو الاقتصادي الذي يصدره البنك الدولي سنويا. وخلصت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت الدراسة أن على هذه الدول متابعة عدم الاستقرار السياسي واتباع السياسات التي تقلل من عدم الاستقرار السياسي(٤).

---

(1) Taiw Akinlo، Omobola Hannah and others: Political instability and economic growth in Nigeria، RSEP، Vol.7 Issue2، June 2022، pp.47-58.
تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢ على موقع:

https://pure.hud.ac.uk/ws/portalfiles/portal/67160352/FINAL_THESIS.pdf

(2) Abdul Rehman Nawaz a، and others: An Economic impact of political instability: evidence from Pakistan Available online: Journal of Economic Impact، pp.47-54.
تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢ على موقع:
https://www.scienceimpactpub.com/Docs/jei362021.pdf

(٣) د. جيلالي هاشمي ومختاري فيصل: عدم الاستقرار السياسي والنمو في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد ٢، دسمبر ٢٠٢٠، ص٧٩٧-٨١٣.

(٤) Tsegayehu Admasie: The effect of politicaliInstability on economic growth in Sub-Saharan African countries: A Dynamic simultaneous equations modeling

٨- دِراسَة: Mohammed Abdelkader،2017 "" وقد تناولت الدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر في العقود الخمس الماضية، وتوصلت الدِّراسَة إلى أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي كان سلبياً على المؤشرات الاقتصادية (١).

ويختلف هذا البحث عن الدِّراسَات السابقة في أنه يحاول بيان أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر ؛ وبيان سياسات وآليات تحقيق الاستقرار السياسي.

٩- خُطَّةِ الدِّراسةِ:

جاءت الدِّراسَة في مُقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ وذلك على النحو التالي:

المبحث الاول : مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأهم مؤشراته.

المبحث الثاني : انعكاس عدم الاستقرار السياسي على النمو.

المبحث الثالث : سياسات وأليات تحقيق الاستقرار السياسي.

وأما الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأهم مؤشراته

يُعَدُ مفهوم عدم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. هذا المفهوم قد يُضَيقهُ البعض فيقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة، وقد يُوسع البعض الآخر ليضم أيضاً عدم الاستقرار النظامي؛ بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة في شكل معين إلى نقيضه أي من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري. وقد يزداد المفهوم اتساعاً

، August 2019، No. 1، EJBE Vol. 9، Journal of Business and Economics،approach pp.96-127.

تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢ على موقع:

https://ejol.aau.edu.et/index.php/ejbe and https://www.ajol.info/index.php/ejbe

(١) Hossam Eldin Mohammed Abdelkader: Political instability and economic growth in Egypt،Review of Middle East Economics and Finance، January 2017، pp.1-11. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢على موقع:

https://www.researchgate.net/publication/319561313

فيشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب، ومظاهرات، واضطرابات، واغتيالات سياسية، وحروب أهلية، وحركات انفصالية، وغير ذلك(١).

وفي هذا الإطار تتناول الدِّراسَة تعريف عدم الاستقرار السياسي، وأنواعه، وأهم مؤشراته، وواقعهِ في مصر. وذلك على النحو الآتي:

١- تعريف عدم الاستقرار السياسي:

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه بين المفكرين السياسيين لعدم الاستقرار السياسي؛ نظراً لأنه ظاهرة غامضة ومعقدة ومتعددة الأبعاد ويتسم بالمرونة النسبية، إلا أنه يمكن تعريفه حركياً، فقد تناولته الكثير من النظريات والآراء- مثل : المدرسة السلوكية، المدرسة النظمية، المدرسة البنائية الوظيفية، والمدرسة الأدائية، وغير ذلك من خلال مداخل واتجاهات متعددة، فمعظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة، اكتفوا بتحديد كل من مؤشراتها الإيجابية والسلبية؛ بمعنى آخر بحثوا الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي دون تعريف محدد للمصطلح خاصة وأن هذه المؤشرات والدوافع تختلف من مجتمع إلى آخر(٢).

وفي معرض تكوين إطار مفاهيمي لما يعنيه عدم الاستقرار السياسي، تقتضي الضرورة التعرض للتعريفات المختلفة التي حاولت أن تقدم رؤية نظرية وعملية لهذه الظاهرة وإن اختلفت المعالجات حسب المنطلقات الفكرية.

وفي هذا الصدد تتناول الدِّراسَة أهم تلك التعريفات التي حاولت الجمع بين هذه المداخل والاتجاهات وذلك على النحو الآتي:

إذا كان تعريف الاستقرار السياسي يشير إلى قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح، وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يُحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنفِ السياسي وتزايد شرعية النظام(٣)، فإن

---

(١) د. جاسم محمد دايش: عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية" دراسة تحليلية"، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والثمانون، ٢٠٢٠، ص ٥٣٨.

(١) Janils: The concept of political instability in economic research، International Journal of Management and Economics، 2021،57(3)،p.269.
تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢ على موقع:
https://intapi.sciendo.com/pdf/10.2478/ijme-2021-0016

(٣) أ محمد الصالح بوعافية: الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان ٢٠١٦، ص٣١١.

تعريف عدم الاستقرار السياسي يُشير إلى خلاف ذلك؛ حيث يُعرفه فريق على أنه إخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة إلى الحد الأدنى من التوقعات المجتمعية؛ الأمر الذي يُؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم وتفجر العنف السياسي وفقدان مؤسسات الدولة القدرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام(١).

ويُعرفهُ فريق ثانٍ بأنه: حالة تُصيب النظام السياسي بإنهيار الإطار المؤسسي له؛ ومن ثمَّ حلول العنف مكان الخضوع للسلطة؛ وذلك بهدف الوصول إلى السلطة بطرقٍ غيرِ شرعية(٢).

كما يُعرفه فريق آخر بأنه: احتمال وجود أسباب للمظاهرات، أشكال للعنف، الإضراب عن العمل، احتمال حدوث انقلابات، وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار في الحكم، ويَرتبط الاستقرار السياسي – طبقا للنظريات السياسية– بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية التي من أهمها: الأمن والغذاء والمسكن، وقدرتها على إنفاذ القوانين، وغياب هذه المقومات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي(٣).

ومفاد ما تقدم نلاحظ أن الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي يَعتمد على قدرةِ الأنظمة في التعامل مع المشكلات المتجددة؛ لذلك فإن للاستقرار وعدمه أبعاد سياسية وقانونية، فضلاً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، يُصاحبه ممارسة العنف من عدمه بوصفها المحصلة النهائية لتحقيق الاستقرار.

وتُعَدُ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أكثر الظواهر السياسية شيوعاً في الدول النامية ومنها مصر(٤) وتتسم بعدة سمات منها: أنها حالة سلبية يمر بها النظام السياسي تتجلى فيها

---

(١) د. بن يمينة شايب الذراع: المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢١، جانفي٢٠١٩، ص١٠٩.

(٢) د. ناصر الصالح: عدم الاستقرار السياسي، المفهوم والمؤشرات، قضايا سياسية، عدد ٧٥، ديسمبر ٢٠٢٣، ص٢. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٤ على موقع:
https://www.researchgate.net/publication/377166100_dm_alastqrar_alsyasy_almfhwm_walmwshrat

(٣) د. حسني إبراهيم عبدالواحد: قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة من (١٩٨٢–٢٠١٥)، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١١، عدد ٥٣٨، أبريل ٢٠٢٠، ص٤٣٣.

(4) Beenish Suhaila، Qingwei Li: The impact of political instability on economic growth in Pakistan، Revista Argentina de Clínica Psicológica، 2021، Vol. XXX، No.2، p.189.
تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٢ على موقع:

صور من التغيير غير المنتظم أو المتوقع سواءً على المستوى الوزاري أو مستوى تغيير النظام السياسي ككل أو مستوى التغيير المجتمعي، كما تتسم بأنها حالة من عدم الرضا الاجتماعي بسبب فقدان النظام للشرعية والفاعلية وهو ما يعكس عدم استقرار سياسي ساكن(١)، وعدم الاستقرار السياسي له مظاهر عدة مثل: الانقلابات والحروب الأهلية، والتوترات الدينية والعرقية، والعنف السياسي والفوضى، والاحتجاجات والاغتيالات، وتعرض الدولة إلى أزمات اقتصادية ومالية وتهديدات خارجية، وحدوث تغيرات سريعة في إعادة تشكيل الحكومات(٢).

ويرى الباحث أن أغلب التعريفات السالف ذكرها تتجه باتجاه تكوين فكرة العنف أو عدم الاستقرار السياسي كظاهرة اجتماعية يمكن أن يُشخص نظرياً على أنه غياب القدرة للنظام على الاستجابة أو التكيف مع التغيرات السياسية. أما إجرائيا فهو لجوء بعض القوى والجماعات إلى الاستخدام المتزايد للعنف السياسي وعدم لجوئها إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع الاجتماعي القائم وعجز النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب الوافدة إليه والنابعة من داخل البيئة الداخلية للنظام أو من البيئة الخارجية له.

٢- أنواع عدم الاستقرار السياسي:

يوجد نوعان من عدم الاستقرار السياسي هما:

النوع الأول: الاستقرار السياسي النظري: أو ما يسمى بالاستقرار السياسي غير الحقيقي وهذا النوع يكون في ظل انتشار القمع وتفشي الفساد والمحسوبية ويكون أيضاً في ظل غياب العدالة وفقدان الحقوق والإحساس بعدم الطمأنينة والخوف المستمر من بطش السلطة الحاكمة؛ نظراً لأن الخوف يجعل البشر أكثر حذراً وأكثر طاعة وأكثر عبودية، إنه الاستقرار السياسي الناتج عن العقلية المتسلطة والمهيمنة؛ حيث نجد هذا النوع قائماً في ظل النظم الدكتاتورية التي ليس لها

---

https://www.revistaclinicapsicologica.com/data-cms/articles/20210329050219pmSSCI-589.pdf

(١) د. حسين أحمد دخيل: أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة أهل البيت، العدد الثامن عشر، أيلول ٢٠١٥، ص ٢١.

(٢) Emin Ahmet Kaplana، Alpaslan Akçoraoğlub: Political Instability Corruption، and Economic Growth: Evidence from a Panel of OECD Countries، Business and Economics Research Journal، Vol. 8، No. 3، 2017، p.363.

تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٤ على موقع:

https://www.berjournal.com/wp-content/plugins/downloads-manager/upload/BERJ8317Article1pp.363-377.pdf

من أداة في الحكم سوى تلك القائمة على القهر والزجر والتنكيل وإشاعة الخوف وغير ذلك من الوسائل. أو هو ذلك الاستقرار السياسي المبني على وجود نظام استبدادي يمارس الإكراه والإجبار بصورةٍ دائمةٍ ضد كل من يُحاول رفضه فتختفي الأصوات المنددة به وبقياداته(١).

وبالنظر إلى مجتمعاتنا العربية نلاحظ أن أغلب السلطات السياسية ترتكز على الاستقرار الذي يصنع وضعاً من الثبات والجمود في مفاصل الحياة اليومية والمؤسسات الاجتماعية، وهذا يُعد مفهوماً غير صحيح للاستقرار؛ حيث أن الاستقرار في معناه العام هو: ألاَّ تُؤدي عمليات الإدارة والممارسات الوظيفية للسلطة السياسية إلى إحداث اضطرابات تُسهم في تغييرات سياسية وجوهرية في البنية الهيكلة للمجتمع تنعكس على استقراره وأمنه الداخلي وقوة تضامنه وتماسكه الاجتماعي(٢).

النوع الثاني: الاستقرار السياسي الحقيقي: القائم في ظل المبادئ الديمقراطية حتى وإن تخللته بعض المظاهر الدالة شكلاً على عدم الاستقرار كالاحتجاجات والإضرابات التي تُعد من طبيعة الممارسة الديمقراطية القائمة على الحرية.

ويوجد في النوعين أوجه تشابه واختلاف بينهما. فأما في حالة التشابه فإن كل من النوعين يتصفان بوجود حالة استقرار سياسي، وأما في حالة الاختلاف فالاستقرار في النوع الأول هي ظرفية مؤقته ولا يمكن التنبؤ بمدى استمرار هذا الوضع من الاستقرار، فقد يطول أمده وقد يقصر إن توافرت الظروف المساعدة على إشعال فتيل الانفجار نتيجة الممارسات القمعية وسياسة تكميم الأفواه المعتادة من قبل النظام الاستبدادي، فهو كالبركان لا يعرف وقت انفجاره، فيكفي أن تكون هناك شراره كي ينفجر الوضع الساكن نتيجة تراكم الظلم واللاعدالة وتراكم المطالب بافتكاك الحقوق(٣).

وأما النوع الثاني فإن الاحتجاجات والإضرابات وإن كانت مؤشرات تدل على عدم الاستقرار عند البعض فإنها لا تعدوا أن تكون ظواهرَ صحية تُعد من ممارسات الديمقراطية عند البعض الآخر، تبدأ سلمياً وتنتهي سلمياً؛ الهدف منها افتكاك بعض الحقوق والمكاسب التي يعمل النظام

---

(١) د.بن يمينة شايب الذراع، مرجع سابق ذكره، ص ١١٠.

(٢) د.عادل ياسر ناصر: أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، عدد٢٥، ٢٠١٤، ص ٧.

(٣) د.بن يمينة شايب الذراع، مرجع سابق ذكره، ص ١١٠.

الديمقراطي بألياته على تلبيتها ومراجعتها وتعميقها وصيانتها ثم تأتي هذه المطالب والضغوط لتشكل مرحلة نهائية من الترشيد والتكيف والملاءمة(١).

وتأسيساً على ما سبق يتبين الفرق بين النوعين بخصوص هذه النقطة فإن تعذر رجوع الأمور إلى ما كانت عليه في النوع الأول فإن الأوضاع غالباً ما تستتب في النوع الثاني بعد تحقيق المطالب وتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي؛ ومن ثم يسود الاستقرار من جديد؛ أي أن عدم الاستقرار السياسي هنا حالة مؤقتة.

٣- أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

نظراً لكثرة ظواهر عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول من تدهور في المؤسسات، ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، وعدم القدرة على مجابهة النزاعات الداخلية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك؛ فإن الباحثين يختلفون في تحديد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

وفي هذا الاطار تتناول الدِّراسَة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة، ثم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وفقا للمنظمات الدولية على النحو الآتي:

أ-مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة:

تتمثل أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة فيما يلي:

١-نمط انتقال السلطة: ويقصد بها طريقة انتقال السلطة في دولة من الدول كتغيير رئيس الدولة مثلاً، وهي عملية قد تتم بطرق مختلفة؛ فقد تكون سلمية طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال وفقاً لما هو متعارف عليه دستورياً؛ فإن ذلك يُعد مؤشراً للاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية؛ فإن ذلك يُعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي(٢).

وقد توصلت إحدى الدِّراسَات إلى أن التداول السلمي للسلطة له دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي؛ نظراً لأنه يُعطي الفرصة أمام الأشخاص للمشاركة كناخبين مما يشعرهم بالحرية، كما يُعطي فرصةً لكل من تتوفر لديه القدرة على المشاركة؛ فهو يُعطي إحساساً بالاستقرار السياسي، وفي وجود مرشحين لهم سابقة أعمال تُعطي ثقةً للمواطن في اختياره؛ حيث

---

(١) المرجع السابق مباشرة، ص ١١٠.

(٢) د.شيماء معروف فرحان: تحديات الاستقرار السياسي في البلدان العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٦، السنة الثامنة، العدد الثاني، كانون أول ٢٠١٨، ص ٢٩٤.

يجنب البلاد ويلات الفوضى وعدم الاستقرار، وأثره يكون واضحاً في استقرار الحياة الاجتماعية وتوفير الأمن والأمان(١).

٢-مدى شرعية النظام السياسي: تُعَد شرعية النظام السياسي من الدعائم الرئيسة للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يُعد بدوره دليل الشرعية السياسية، والنظام السياسي يسعى لكسب شرعيته من خلال تأدية وظائفه وتحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق والحريات، ويظهر ذلك من خلال رضا الشعب وخضوعه للنظام طواعية، أما إذا لم يرض الشعب عن النظام ولم يخضع له طواعية؛ فإن ذلك دليل وبرهان على عدم شرعية النظام؛ ومن ثم أدى إلى عدم الاستقرار السياسي(٢).

وقد توصلت إحدى الدِّراسَات إلى أن إضفاء الشرعية على نظام سياسي غير مقبول- في Kyrgyzstan -من أفراد المجتمع وذلك بإجراء تعديلات دستورية موجهة لمصلحة الحاكم من أجل استمرارية النظام السياسي يعد سببا رئيساً في عدم الاستقرار السياسي في هذه الدولة(٣).

٣- مدى قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وفرض القانون: تُعد قوة النظام السياسي من المؤشرات التي تدل على الاستقرار السياسي؛ نظراً لأن النظام السياسي يتوجب عليه أن يقوم بمهامه (لا يمكن تحقيقها من غير امتلاك عناصر القوة) كالدفاع عن الدولة ضد الاعتداءات الخارجية وحماية أمن المجتمع في حال حصول التغيير في النظام السياسي ومن شأن النظام

---

(١) د. ريهام فتحي السيد: واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري "دراسة ميدانية على عينة من مثقفين محافظة الاسماعيلية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثالث والأربعون، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ٣٣٢.

(٢) حميدة دقاشي وإلهام نايت سعيدي: مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي، مذكرة ماستر، ٢٠١٦، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ٢٤.

(٣) Çoruk ،E.; Ökten Kemaloğlu ،N: "The Relationship between Political Instability and Constitutional Changes: Political System and Institutionalization in Kyrgyzstan's Political Life (1991- 2021)". Asya Araştırmaları Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi.7 (Özel Sayı-1) ،2023 ،pp.78-79.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢١ على موقع:

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/3622225

السياسي المستقر أن تكون لديه إرادة سياسية تُؤسس على التوافق السياسي والمصالحات التاريخية بين القوى التي تنشد التغيير من ناحية وبين السلطة الحاكمة من ناحية أخرى(١)

وقد أشارت إحدى الدِّراسَات إلى أنه كلما زادت قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وتطبيق القانون كلما كان هناك استقراراً في الدولة؛ الأمر الذي يدعم حالة اليقين في المستقبل ويولد التفاؤل لدى رجال الأعمال لزيادة استثماراتهم ؛ ومن ثم يكون مؤشراً لوجود الاستقرار السياسي في الدولة، والعكس يكون صحيحاً(٢).

٤-التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية والبرلمان: يُعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة على عدم الاستقرار السياسي، فالتغير الدائم دون إعطاء فرصة سانحة للقيادات السياسية؛ كي تعمل على تنفيذ برنامجها؛ يُعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي. ومن الأمثلة على ذلك ما شهدته دولة الكويت؛ حيث شهدت خمسة حكومات متعاقبة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. كما أن قيام الحكومة بإسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، أو بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة قبل استيفاء مدته القانونية؛ يُعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي(٣).

وإضافة لما سبق شهدت مصر في أعقاب أحداث يناير ٢٠١١ حالة من عدم الاستقرار السياسي على كافة المستويات؛ حيث تم تغيير ستة من رؤساء الوزراء-أحمد شفيق،عصام شرف، كمال الجنزوري،هشام قنديل، حازم الببلاوي، إبراهيم محلب- في فترة قصيرة جداً؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض كافة المؤشرات الاقتصادية بالتوازي مع التغييرات الحكومية والوزارية المتعددة(٤).

---

(١) د.شيماء معروف فرحان، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩٥.

(٢)Dr. Ali Acar : The effects of political stability on economic growth of the International Journal of Economics and Politics ،presidental government system p.30، 2019، Vol.3- No.9،Sciences Academic Researches
تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/١٥ على موقع:

https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/918471

(٣) د.سهيلة هادي: الاستقرار السياسي دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٠، عدد٣، سبتمبر ٢٠١٨، ص ١٨٢.

(٤) Mohamed Masry: The role of political stability in achieving economic development،Journal of Economics and Sustainable Development، Vol.6، No.16، 2015.، Pp.134-135.

٥-عدم وجود مبدأ المواطنة: يقصد بالمواطنة: المساواة في الحقوق والامتيازات والواجبات بين كل أفراد المجتمع دون تمييز بينهم في كل المجالات بما فيها المشاركة في العملية الديمقراطية(١).

وتوصلت إحدى الدِّراسَات إلى أن هناك علاقةً إيجابيةً بين المواطنة والاستقرار السياسي، وأن المواطنة تُعد من أبرز القيم التي تمثل الواقع السياسي والاجتماعي؛ حيث تجعل الفرد قادراً على التكيف مع نفسه ومع مجتمعه، وتُعد عنصراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، وعدم وجود المواطنة في المجتمع يجعله هشاً سياسياً واجتماعياً (٢).

وتأسيساً على ذلك فالدول التي لا تعرف مبدأ المواطنة سواء على المستوى الطائفي أو الديني أو العرقي أو اللغوي غالباً ما تكون أقرب إلى عدم الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف مبدأ المواطنة. والمشكلة ليست في التعددية الاجتماعية نفسها إنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، فإذا تعاملت معها من منطق الاستيعاب بالقوة وليس من منطق المساواة في الحقوق والواجبات؛ فإن ذلك يؤدي إلى ظهور الولاءات غير الوطنية الذي يدفعها إلى المطالبة بالاستقلال؛ ومن ثم يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي(٣).

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:

https://core.ac.uk/download/pdf/234647204.pdf

(١) Deborah Warr and Richard Williams: The shifting terrain of citizenship: a wayfarer's guide، First printed April، 2015، p.7.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢١ على موقع:

https://socialequity.unimelb.edu.au/__data/assets/pdf_file/0005/2598296/The-Shifting-Terrain-of-Citizenship.pdf

(٢) Salwa Al Said Farrag: "Citizenship values and their impact on development in Libya"، International Journal of Development Research Vol. 11، Issue، 09، September، 2021، p.50232.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢١ على موقع:

https://www.journalijdr.com/sites/default/files/issue-pdf/22715.pdf

(٣) د.شيماء معروف فرحان، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩٦. راجع في ذلك أيضاً أ. مصطفى أبو درنة: الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية دراسة نظرية، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٢٩٦.

٦-فشل السياسات الاقتصادية: يُؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ظهور مناخ غير ملائم للسياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى معيشة ورفاهية أفراد الشعب؛ وهذا يؤدي بدوره أيضاً إلى زيادة السخط الشعبي تجاه أداء النظام السياسي. وعلى الجانب الآخر فإن الاستقرار السياسي يؤدي إلى نجاح السياسات الاقتصادية والتي تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي، وتقليل نسب البطالة، وتحسين المستوى الصحي للأفراد وغير ذلك ؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي(١).

٧-كثرة الهجرة الداخلية والخارجية: كلما كانت معدلات الهجرة عالية فإن ذلك يُعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي وقد تكون العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على توفر الاستقرار السياسي. (٢).

وليس أدلَّ من ذلك ما يحدث في السودان وغيرها من الدول؛ نظراً لعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والصراعات الموجودة؛ فقد أدت إلى نزوح وهجرة السكان إلى الدول المجاورة.

وضمنياً فإن عدم الاستقرار السياسي يحمل في طياته ثلاثة أفكار الأولى: تتمثل في أن المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي يكون في وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ووجوده يكون ملازماً للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والعنف الغالب هنا يكون موجهاً من الأفراد إلى النظام السياسي، أما الثانية: فتتمثل في فقدان النظام السياسي للشرعية ويكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي، وأما الثالثةُ: فتكون في فقدان النظام السياسي القدرة على تلبية تطلعات الشعب؛ ومن ثمَّ يُعد مصدراً لعدم الاستقرار السياسي(٣).

ب- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمعايير المنظمات الدولية:

وصل الإجماع المتزايد لتأثير الاستقرار السياسي وغياب العنف على الاقتصاد إلى حدٍ جعل العديد من المنظمات الدولية تسعى للتوصل إلى آلية لتحديد المكونات الجزئية لهذا المصطلح، ومن ثم محاولة تقديره بشكل كمي.

---

(١) د.سهيلة هادي، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٢.

(٢) أ. بتة الطيب: دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (١٩٩٩-٢٠١١)، رسالة ماجستير، ٢٠١٣، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ٤٦.

(٣) د. ميادة صلاح الدين تاج الدين: أثر بعض مؤشرات الاستقرار السياسي في استقرار القطاع المصرفي لعينة من الدول العربية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد٢٩، لسنة ٢٠٢٠، ص ١٤٣.

وتتناول الدِّراسَة مؤشرات المنظمات الدولية لقياس عدم الاستقرار السياسي على النحو الآتي:

١- خدمات المخاطر السياسية:

وضعت شركة Foster and Sullivan عام ١٩٧٩ في المملكة المتحدة دليلاً لقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف؛ لتزويد الأسواق بتوقعات المخاطر السياسية وهو خدمات المخاطر السياسية Political Risks Service (PRS) [١].

٢-الدليل الدولي لمخاطر الدولة International Country Risk Guide (ICRG)

تم إنشاء نموزج (ICRG) للتنبؤ بالمخاطر السياسية والاقتصادية والمالية عام ١٩٨٠ من قبل محرري التقارير الدولية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية للمخاطر السياسية والمالية والاقتصادية، ويتألف مؤشر المخاطر السياسية من اثني عشر متغير أو مكون بحيث يأخذ كل متغيراً عدداً من النقاط ويكون الإجمالي والحد الأقصى لهم ١٠٠ نقطة ، ويُشير تصنيف المخاطر السياسية من صفر إلى ٤٩ نقطة إلى وجود مخاطر مرتفعة جداً، وتنقسم متغيرات مؤشر المخاطر السياسية إلى اثني عشر مكون وهم: درجة الاستقرار الحكومي، الظروف الاقتصادية والاحتماعية، ملف الاستثمار الخاص، الصراع الداخلي والخارجي، الفساد، تدخل الجيش في السياسة، التوترات الدينية، سيادة القانون والنظام، التوترات العرقية، المسائلة الديمقراطية، وجودة البيروقراطية[٢].

أما مؤشر المخاطر المالية والاقتصادية فيتكون كل منهما من ٥٠ نقطة. ويتضمن المؤشر المركب لمخاطر الدولة أوزاناً ترجيحيةً لكل مؤشر من المؤشرات الثلاث، ويتم الحصول عليها بقسمة إجمالي النقاط من المؤشرات الثلاث على (٢)، ويُصنف المؤشر إلى خمس فئات: مخاطرَ مرتفعة جداً من صفر إلى ٤٩،٩ نقطة، مخاطر مرتفعة من ٥٠ إلى ٥٩،٩ نقطة،

---

(١)Political Risk Services Group (PRS).available in: www.prsgroup.com

(٢) د. طارق مصطفى غلوش: أثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات، عدد ٤٧، مجلد ٢، أبريل ٢٠٢٣ ، ص ٧.

أيضا راجع: (International Country Risk Guide (ICRG متاح على موقع:http://www.prsgroup.com

مخاطر متوسطة من ٦٠ إلى ٦٩،٩ نقطة، مخاطر منخفضة من ٧٠ إلى ٧٩،٩ نقطة، مخاطر منخفضة جداً من ٨٠ إلى ١٠٠ نقطة [١].

٣-مؤشر الاستقرار السياسي : Political Stability Index

تبنى البنك الدولي _ المنظمة الدولية المعنية بالتنمية البشرية_ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في إصداراته السنوية منذ عام ١٩٩٦؛ كي يكون مؤشراً لسعي الدول لإنجاز الخطوات السياسية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية[٢].

ويستخدم هذا المؤشر لقياس الاستقرار السياسي داخل الدولة، ويكون فيه المستوى الأعلى لهذا المقياس – أعلى قيمة – عندما يبلغ أكثر من الواحد الصحيح؛ حيث تتمتع الدولة بالاستقرار السياسي، ويقل هذا المقياس – أقل قيمة – عندما يبلغ أقل من الواحد الصحيح، وهنا ينعدم الاستقرار السياسي في الدولة، وهذا المؤشر صادر عن البنك الدولي.

والمؤشر مقياس مركب يقوم على عدة مؤشرات أخرى من مصادر متعددة بما في ذلك وحدة " إيكونوميست" للمعلومات والمنتدى الاقتصادي العالمي، خدمات المخاطر السياسية وغيرها، وتعكس المؤشرات الأساسية احتمالية النقل غير المنضبط من سلطة الحكومة والصراع المسلح والمظاهرات العنيفة، والاضطرابات الاجتماعية، والتوترات الدولية، والإرهاب، وكذلك الصراعات العرقية أو الدينية أو الإقليمية. ويتم الاحتفاظ بمنهجية المؤشر العام بما يتفق مع ذلك الأرقام القابلة للمقارنة مع مرور الوقت[٣].

وعلى الرغم من توافق مؤشر خدمات المخاطر السياسية مع مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المكونات الجزئية، إلا أن منهجية حساب المؤشر، ومصادر المعلومات للمؤشرين مختلفة، فتظهر بعض الاختلافات في ترتيب الدول بين المؤشرين.

٤-واقع عدم الاستقرار السياسي في مصر:

مرت مصر بالعديد من الأحداث التي نتج عنها عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدِّراسَة كان أبرزها أحداث يناير ٢٠١١، وتظل الفترة من(٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤) من

---

(١) د. حسني إبراهيم عبدالواحد: قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة من (١٩٨٢- ٢٠١٨)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير ٢٠٢١، ص ٩٨٨.

(٢) د. مصطفى حسين عبدالرازق: أثر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اشراقات تنموية، العدد الثالث والعشرون، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٢٠٣.

(٣) د. أحمد محمد عبدالرحمن العايدي: قياس هيبة الدولة في ظل ثورتي ٢٠١١، و٣٠ يونيو٢٠١٣ (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد١، المجلد٣٦، ٢٠١٦، ص ٥٣-٥٤.

أسوأ الفترات التي شهدتها مصر فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، وبتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (١) التي أظهرت تراجع الاستقرار السياسي في مصر؛ بسبب حصولها على نقاط أقل بصورة متتالية فقد كان مؤشر الاستقرار السياسي في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، (-٠،٦٢) نقطة، ثم تراجع عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (-٠،٩١) نقطة[١].

وذلك بسبب أن القوى السياسية فقدت الإيمان بتداول السلطة وعملت على تشكيل مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، وإنشاء حركات وتنظيمات احتجاجية ترفض الوضع السياسي القائم، والقيام باحتجاجات وتظاهرات وإضرابات خارج إطار القانون في تحد للنظام السياسي القائم، ولم يتعامل النظام مع ذلك تعاملاً سياسياً رشيداً، بل استخدم الحل الأمني فقط دون أن يقدم حلولاً سياسيةً ملائمةً[٢].

وبناء على ذلك يتبين أن مؤشر الاستقرار السياسي المتدني في مصر عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، و٢٠٠٩/٢٠١٠، أظهر أن مصرَ مقبلةً على مرحلةٍ شديدةِ الخطورة من عدم الاستقرار السياسي تنذر بإنفجار الأوضاع .

أما الفترة من عام ٢٠١٠/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، نجد أن مصرَ حصلت على نقاط أقل بصورة متتالية تمثلت في (-١،٤٤)،(-١،٤٦)، (-١،٦٥) نقطة؛ واستمرار تراجعها في مؤشر الاستقرار السياسي؛ الأمر الذي أدى إلى دخول مصر في مرحلة شديدة الخطورة من عدم الاستقرار السياسي فاقت نظيرتها في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١؛ بسبب الأسلوب الخاطئ في إدارة الدولة والصدام مع مؤساتها، وظهور حركات سياسية خارج إطار الدستور والقانون، وحدوث تظاهرات مليونية كثيرة .

أما الفترة من عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وحتى نهاية فترة الدِّراسَة ؛ فقد تحسنت حالة مصر كثيراً في مؤشر الاستقرار السياسي؛ حيث حصلت مصر على (-١،١٩) نقطة في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ثم (-١،٠٣) نقطة في العامين الأخيرين من فترة الدراسة، وأن مصر مقبلة على مرحلة الاستقرار السياسي.

---

(١) اعتمدت الدراسة على مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي سنوياً في قياس الاستقرار السياسي في مصر. تم الدخول في ٢٠٢٤/٨/١٨، على موقع:

https://www-theglobaleconomy-com.translate.goog/Egypt/wb_political_stability/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

(٢) د. أحمد محمد عبدالرحمن العايدي، مرجع سابق ذكره، ص ٦٢.

ومما يؤكد ذلك أن إحدى الدِّراسَات أشارت إلى أن هناك استقراراً سياسياً في مصر في هذه الفترة؛ فالأحزاب السياسية تكاد تجمع على أن هناك استقراراً سياسياً في مصر واستدلوا على ذلك من خلال: وجود دستور، ومجلس نواب وحكومة، ووجود الأمن والأمان، والهدوء السياسي، وقدرة الدولة على حماية المجتمع، ويتفق الأساتذة الأكاديميون مع الأحزاب السياسية على أن هناك استقراراً سياسياً في مصر واستدلوا على ذلك أيضاً من خلال: وجود مشروعات تنموية في البلاد، عدم قيام ثورات، وجود هيكل سياسي قادر على السيطرة على أمور البلاد، وجود برلمان، ووجود أحزاب سياسية عديدة، ووجود مبادرة حياة كريمة وغير ذلك، كما يتفق أيضاً معهم الإعلاميون الذين دللوا على ذلك من خلال: تحالف القوى السياسية، استقرار في المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كمية المشروعات الكبرى التي تقام بشكل متواصل، فتح المجال لعدة مرشحين في الانتخابات ووضع معايير مناسبة لهم، حالة الأمن بالشارع المصري، عودة هيبة الدولة(١).

وعلى جانب آخر أشارت دِراسة أخرى إلى عدم وجود استقرار سياسي في مصر واستدلت على ذلك من خلال: أن الاستقرار الحادث هو استقرار شكلي ومظهري مبني على القمع والعنف فقط حفاظاً على السلطة، عدم وجود أحزاب سياسية قوية، تدني مستوى معيشة الأفراد، ارتفاع الأسعار وتدني الأجور، وعدم وجود معارضة سياسية تعبر عن رأيها بحرية. وأن الاستقرار السياسي يحتاج إلى جهد كبير ومتواصل ليس فقط فيما يتعلق بالإطار القانوني والسياسي بل بالإطار المجتمعي (٢).

(١) د. ريهام فتحي السيد، مرجع سابق ذكره، ص٣٢٤.

(٢) د.عزيزة علوي: تأثير التحول السياسي على الاستقرار السياسي من خلال مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية حالة مصر بعد ٢٠١١ أنموزجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد ١٤، العدد١، ٢٠٢٢، ص٤٦٦.

جدول رقم (١)

تطور مؤشر الاستقرار السياسي في مصر في الفترة من عام

(٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

العام	مؤشر الاستقرار السياسي	العام	مؤشر الاستقرار السياسي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠،٦٢-	٢٠١٦/٢٠١٥	١،٤٤-
٢٠١٠/٢٠٠٩	٠،٩١-	٢٠١٧/٢٠١٦	١،٤٣-
٢٠١١/٢٠١٠	١،٤٤-	٢٠١٨/٢٠١٧	١،١٩-
٢٠١٢/٢٠١١	١،٤٦-	٢٠١٩/٢٠١٨	١،١٢-
٢٠١٣/٢٠١٢	١،٦٥-	٢٠٢٠/٢٠١٩	١،١٨-
٢٠١٤/٢٠١٣	١،٦٣-	٢٠٢١/٢٠٢٠	١،٠٣-
٢٠١٥/٢٠١٤	١،٥-	٢٠٢٢/٢٠٢١	١،٠٣-

المصدر:

Political Stability Index Egypt :(2009-2022)

تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١١ على موقع:

https://www-theglobaleconomy-com.translate.goog/Egypt/wb_political_stability/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

تطور مؤشر الاستقرار السياسي في مصر في الفترة من عام
(٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

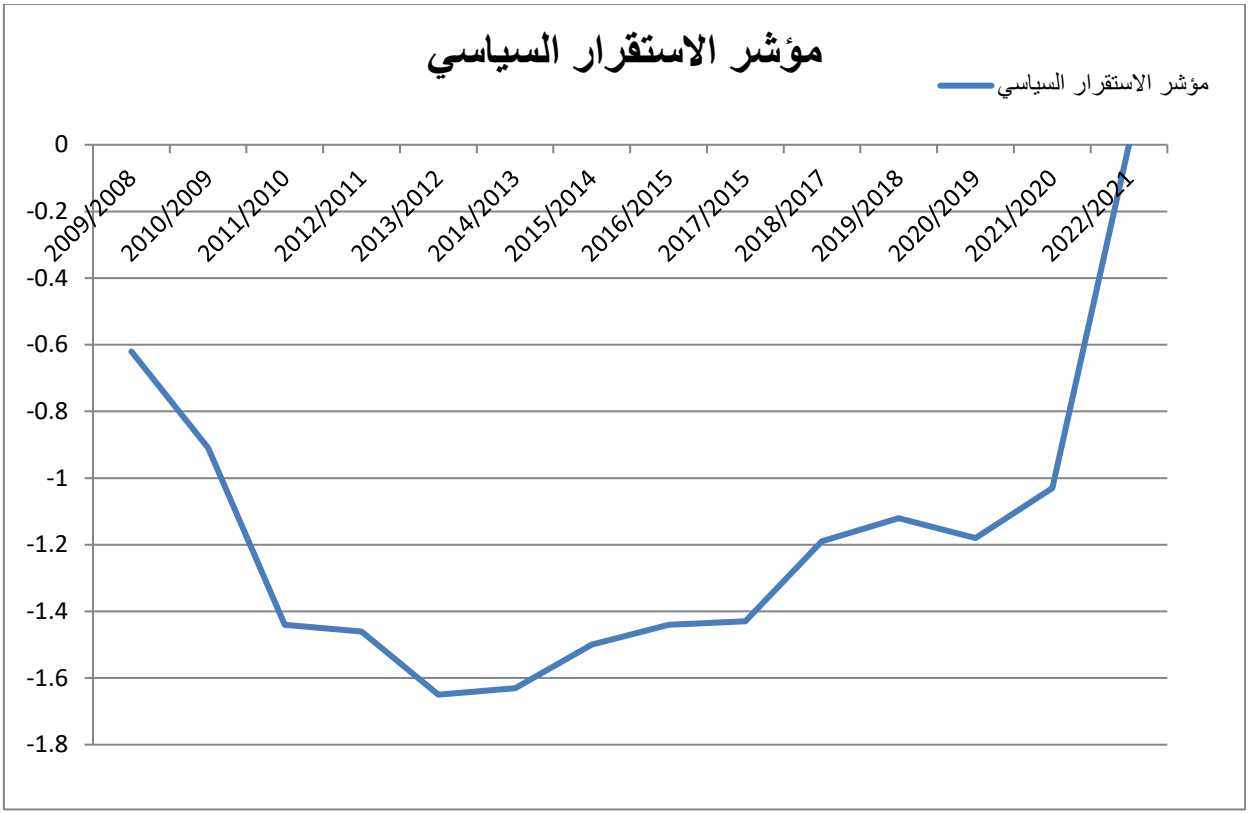

المصدر: الجدول رقم (١).

المبحث الثاني

انعكاس عدم الاستقرار السياسي على النمو

انعكست ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر سلباً من خلال المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي والتي من أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والكلية، الاحتياطيات الدولية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الادخار ،العمالة.

وتتناول الدِّراسَة انعكاس عدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال المتغيرات المحددة للنمو وهي على النحو الآتي:

١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

اشارت الدِّراسَات إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ويعزي ذلك إلى أن ارتفاع درجة عدم التأكد قد يؤدي إلى تخفيض كفاءة تخصيص الموارد، كما يُؤدي إلى تخفيض المؤسسات والحكومات لنفقات الأبحاث والتطوير؛ ومن ثم انخفاض معدلات التكنولوجيا، وأيضاً قد تُؤدي أحداث العنف والاضطرابات المدنية والإضرابات إلى إعاقة الأنشطة، وتخفيض ساعات العمل؛ ومن ثمَّ خفض الطاقة الإنتاجية [١].

وتوصلت دِراسة أخرى إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبياً على نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج التي تمثل أكثر من نصف تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، أما باقي التأثير فيكون من خلال تخفيض تراكم رأس المال المادي والبشري[٢].

---

(١) Goadong، T.: "Political instability and economic growth in Africa"، International Journal of Economic Policy Studies، 2018 vol. 13(5)، p.217.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:

https://www.researchgate.net/publication/329484966_Political_instability_and_economic_growth_in_Africa. Too، Said، J. et al.: "Political Instability and Growth: Case of the Developing Countries"، International Journal of Social Science Research، Vol.2 (1)، 2013، Macrothink Institute.pp.19-28.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٣ على موقع:

https://www.researchgate.net/publication/264495963_Political_Instability_and_Growth_Case_of_the_Developing_Countries

(2)Aisen، Ari and Francisco Jose Veiga:"How does political instability affect economic growth?" IMF working paper، No. WP/11/12، 2011، International Monetary Fund، pp.3-4.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:

كما توصلت دِراسة أخرى إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على رأس المال المادي والبشري؛ ومن ثم على معدل نمو حجم الناتج [١]

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) نجد- بصفة عامة- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرته على تحقيق معدل نمو صاعد مستمر خلال فترة الدِّراسَة؛ فنلاحظ أنه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٥،٧٪، وكان مؤشر الاستقرار السياسي (-٠،٩١) نقطة، وفي عامي ٢٠١١/٢٠١٢، ٢٠١٣/٢٠١٤، انخفض معدل النمو إلى ١٢،٧٪ و ١٤٪ على التوالي؛ وذلك بسبب تراجع مؤشر الاستقرار السياسي في مصر؛ حيث تراجع المؤشر في نفس العامين إلى (-١،٤٦) و(-١،٦٣) نقطة على التوالي؛ نتيجة التأثر بالأحداث التي صاحبت أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي أدت بدورها إلى تباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣٠٪؛ نظراً لإرتفاع مؤشر الاستقرار السياسي (أو إنحفاض عدم الاستقرار السياسي)؛ حيث حصلت مصر على (-١،١٢) نقطة، وفي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ انخفض معد النمو في الناتج ليصل إلى ١٠٪، وتراجع مؤشر الاستقرار ليصل إلى (-١،١٨) نقطة، وفي عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ارتفع معدل النمو في الناتج إلى ١٣،٣٪؛ نتيجة ارتفاع مساهمات قطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة وقناة السويس والاستخراجات؛ يأتي ذلك بسبب ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي ليصل إلى (-١،٠٣) نقطة؛ الأمر الذي يعني أنه كلما ارتفع مؤشر الاستقرار السياسي كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ بعبارة أخرى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يقل كلما زاد عدم الاستقرار السياسي؛ بمعنى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

---

https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1112.pdf

(1)Tabassam A. H.، Hashmi S. H. & Rehman F. U.،: "Nexus between Political Instability and Economic Growth in Pakistan"، Social and Behavioral Sciences، No. 230، 2016، P.326.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:

https://www.researchgate.net/publication/308728062_Nexus_between_Political_Instability_and_Economic_Growth_in_Pakistan

جدول رقم (٢)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	مؤشر الاستقرار السياسي	العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	مؤشر الاستقرار السياسي
٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٠،٦٢-	٢٠١٥/٢٠١٦	١١،٤	١،٤٤-
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٥،٧	٠،٩١-	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٨،٣	١،٤٣-
٢٠١٠/٢٠١١	١٩،٥	١،٤٤-	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٧،٦	١،١٩-
٢٠١١/٢٠١٢	١٢،٧	١،٤٦-	٢٠١٨/٢٠١٩	٣٠	١،١٢-
٢٠١٢/٢٠١٣	١٩،٢	١،٦٥-	٢٠١٩/٢٠٢٠	١٠	١،١٨-
٢٠١٣/٢٠١٤	١٤	١،٦٣-	٢٠٢٠/٢٠٢١	١٠	١،٠٣-
٢٠١٤/٢٠١٥	١٥،٥	١،٥-	٢٠٢١/٢٠٢٢	١٣،٣	١،٠٣-

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي، سنوات مختلفة.تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٢)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

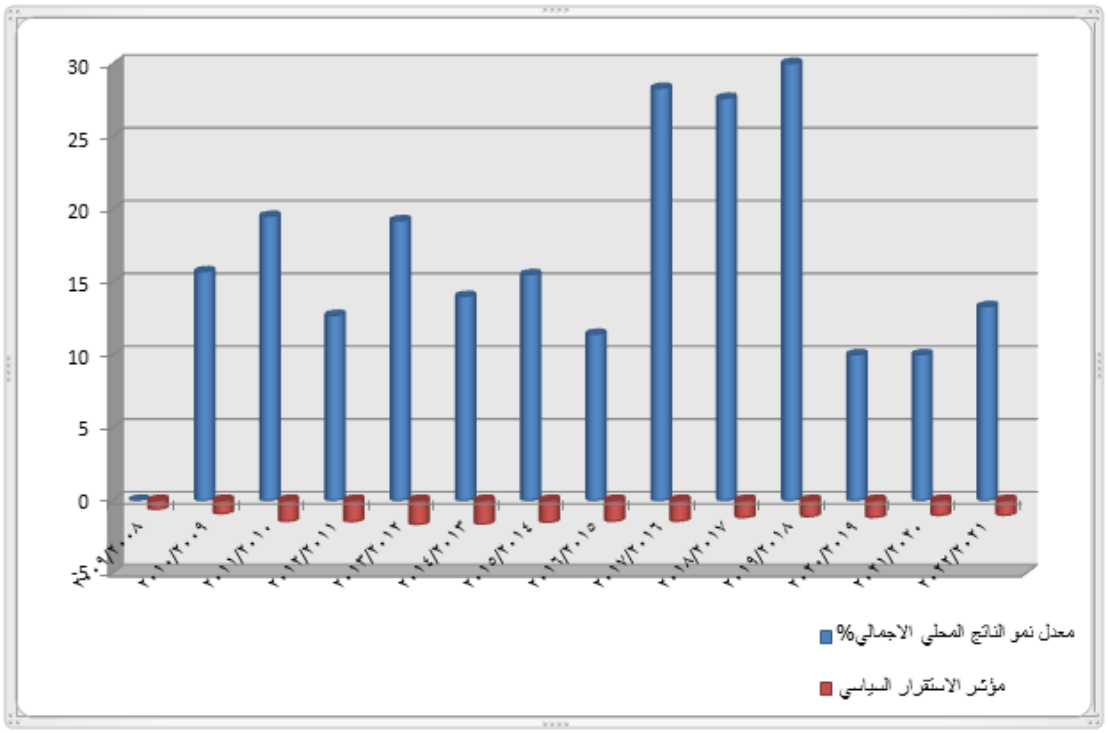

المصدر: الجدول رقم (٢)

٢-معدل نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة والكلية:

أظهرت نتائج إحدى الدِّراسَات التي أجريت على ٢٢ دولة أفريقية في الفترة من عام (١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠) أثر كل من الموارد الطبيعية وحجم السوق والسياسة الحكومية وعدم الاستقرار السياسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول وأن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر [١].

كما أشارت دِراسة أخرى – أجريت على مصر في الفترة من ١٩٨٤إلى ٢٠١٧– إلى أن العوامل المؤسسية باستخدام مؤشر المخاطر السياسية (ICRG) كممثل عن العوامل المؤسسية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي، والتي من

(1) Asiedu، E: Foreign direct investment in Africa: The role of natural resources، market size، government policy، institutions and Political instability،UNU-WIDER، January 10، 2006.p.74.
تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1467-9701.2006.00758.x

بينها الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأنه كلما تحسن مؤشر المخاطر السياسية كلما زادت الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مصر(١).

وأيضاً أظهرت إحدى الدِّراسَات أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على محددات النمو الاقتصادي وأهمها الاستثمار، والإنفاق الحكومي، ورأس المال البشري، وأن تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة ١٪ يؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار بنسبة ٠،٢٨٪(٢).

كما توصلت دِراسة أخرى – اعتمدت على ثلاث مؤشرات كدليل للحوكمة على المستوى القومي وهي الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد– إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي يتدفق إليها الاستثمار بشكل كبير(٣).

كما أظهرت نتائج دِراسة أخرى أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من عدم اليقين بشأن قرارات الاستثمار الأجنبي؛ ومن ثم يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(٤).

وأيضاً أشارت دِراسة أخرى إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة ١٪ مع وجود فترتي تباطؤ زمني تؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار بالفترة الحالية بنسبة ٠،٥٢٪؛ الأمر الذي

---

(١) د. طارق مصطفى غلوش، مرجع سابق ذكره، ص١٩.

(2)Ranmali، A. : Democracy، Political Stability، and Developing Country Growth: Theory and Evidence"، Honors Projects، Paper 17، Department of Economics، Illinois Wesleyan University، Committee Chair،2004، pp.45-58.
تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:
https://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1000&context=econ_honproj

(3) Samimi، J. A. and Ariani، F: Governance and FDI in MENA region، Australian Journal of Basic and Applied Sciences، Vol.4، No.10، 2010، p.4882.
تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:
https://www.ajbasweb.com/old/ajbas/2010/4880-4882.pdf

(4) Woodward، D. P.، & Rolfe، R. J.:The iocation of export-oriented foreign direct investment in the Caribbean Basin، Journal of international business studies،1993،Vol 24،No.1، pp.121-144.
تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:
https://econpapers.repec.org/article/paljintbs/v_3a24_3ay_3a1993_3ai_3a1_3ap_3a121-144.htm

يؤكد على الأثر السلبي الممتد لعدم الاستقرار السياسي على حجم الاستثمار بالاقتصاد المصري(١).

وعلى جانب آخر توصلت دِراسة –عن مصر– إلى أن الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب لا يمثل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، أما جودة القوانين والجودة التنظيمية وفاعلية الحكومة والمساءلة كلها تمثل عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر(٢).

وعلى صعيد الاستثمارات الكلية توصلت إحدى الدِّراسَات إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على الاستثمارات الكلية وأنها من أكثر المتغيرات الكلية التي سرعان ما تتأثر بذلك(٣).

وبالنظر إلى الجدول رقم(٣) والشكل رقم(٣) نجد الآتي:

أولا: بالنسبة لمعدل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نجد– بصفة عامة– تذبذب معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم قدرته على تحقيق معدل نمو صاعد ومستمر خلال فترة الدِّراسَة؛ حيث عانى الاقتصاد المصري من عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن زيادته خلال فترة الدِّراسَة وبخاصة خلال أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ ؛ مما أثر سلبياً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وأسهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية للخارج؛ الأمر الذي أسهم في انخفاض معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ففي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، كان معدل نمو صافي الاستثمارات المباشرة (بالسالب)–١٦٪ وكان مؤشر الاستقرار السياسي في العام نفسه (–٠،٩١) نقطة.

---

(١) د. علي نجا: العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠–٢٠١٨)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني العشرون، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص٣٦–٣٧.

(٢) د. محمد محمد السيد راضي ود. محمد أصيل شكر: دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموزج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢١، العدد الثاني، ابريل ٢٠٢٠، ص١٠٥.

(3) Halit، Y. & Taner، T.: Polity Stability، Economic Growth، and Investment: A Dynamic Panel Analysis، Journal Peace Economics، Peace Science and Public Policy، 2018، Vol. 25، No.1.p.8.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:

https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/peps-2018-0009/html?lang=en

وفي عام ٢٠١١/٢٠١٠ انخفض معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى- ٦٧٪ وذلك نتيجة تراجع مؤشر الاستقرار السياسي الذي حصلت عليه مصر وهو (-١،٤٤) نقطة، فقد تراجع صافي الاستثمار المباشر لقطاع البترول وتراجع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها وتراجع حصيلة تحويلات واردة لشراء عقارات بمعرفة غير مقيمين؛ حيث أن عدم الاستقرار السياسي يُعد العامل الأكبر في عرقلة المستثمرين لتوظيف أموالهم بسبب زيادة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية المستقبلية والتهديدات لحقوق الملكية، فضلاً عن تعطيل النشاط الإنتاجي؛ الأمر الذي حد من تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر.

وأما في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ فقد حققت مصر معدل نمو ١٣،٥٪ من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحصلت على (-١،٦٣) نقطة في مؤشر الاستقرار السياسي، وفي عام ٢٠١٥/٢٠٠١٤ زاد معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى ٥٢،٤٪ نتيجة التحسن النسبي في وضع مصر في مؤشر الاستقرار السياسي فقد حصلت على (-١،٥) نقطة.

وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ارتفع معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية ليصل إلى ٧١،٢٪ نتيجة التحسن الكبير في مؤشر الاستقرار السياسي فقد كان (-١،٠٣) نقطة، مقارنة بأعوام ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢؛ الأمر الذي يعني أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة؛ بمعنى أنه كلما زاد عدم الاستقرار السياسي كلما انخفض معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: بالنسبة لمعدل نمو الاستثمارات الكلية

نجد أيضاً- بصفة عامة- تذبذب معدل نمو الاستثمارات الكلية وعدم قدرته على تحقيق معدل نمو صاعد مستمر خلال فترة الدِّراسَة؛ ففي ٢٠١٠/٢٠٠٩ كانت الاستثمارات الكلية ٨٪ وكان مؤشر الاستقرار السياسي في العام نفسه (-٠،٩١) نقطة، وفي عام ٢٠١١/٢٠١٠ انخفض معدل نمو الاستثمارات الكلية إلى -٤،٤٪؛ وذلك نتيجة تراجع مؤشر الاستقرار السياسي الذي حصلت عليه مصر وهو (-١،٤٤) نقطة، والذي بدوره أدى إلى انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة لتراجع مساهمة القطاع الخاص في معدل نمو الاستثمارات، وتراجع الاستثمارات في قطاع البترول والغاز والاتصالات والمعلومات والصناعات التحويلية والأنشطة العقارية، فضلاً عن المساهمة السالبة للقطاع العام؛ حيث كانت من أكثر القطاعات العامة التي تراجعت مساهمتها في معدل نمو الاستثمار هي الكهرباء، والنقل والتخزين، والمياه والصرف الصحي.

وأما في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حققت مصر معدل نمو ٤،٦٪ من الاستثمارات الكلية وحصلت في نفس العام على (-١،٦٣) نقطة في مؤشر الاستقرار السياسي، وفي عام ٢٠١٥/٢٠٠١٤ زاد معدل نمو الاستثمارات الكلية ليصل إلى ١١،٢٪؛ نتيجة التحسن النسبي في وضع مصر في مؤشر الاستقرار السياسي، فقد حصلت على (-١،٥) نقطة، وفي عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ارتفع معدل نمو الاستثمارات الكلية ليصل إلى ٨٢،٤، %؛ نتيجة التحسن الكبير في مؤشر الاستقرار السياسي، فقد كان (-١،١٩) نقطة، مقارنة بأعوام ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢؛ الأمر الذي يعني أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو الاستثمارات الكلية، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة أيضاً، بمعنى أنه كلما زاد عدم الاستقرار السياسي كلما انخفض معدل نمو الاستثمارات الكلية.

جدول رقم (٣)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكلية في الفترة من عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)

العام	معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية%	معدل نمو الاستثمارات الكلية %	مؤشر الاستقرار السياسي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٠،٦٢-
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٦-	٨	٠،٩١-
٢٠١١/٢٠١٠	٦٧-	٤،٤-	١،٤٤-
٢٠١٢/٢٠١١	٤٥	٥٣،٣	١،٤٦-
٢٠١٣/٢٠١٢	٧،٥-	٩،٦-	١،٦٥-
٢٠١٤/٢٠١٣	١٣،٥	٤،٦	١،٦٣-
٢٠١٥/٢٠١٤	٥٢،٤	١١،٢	١،٥-
٢٠١٦/٢٠١٥	٩،٤	١١،٢	١،٤٤-
٢٠١٧/٢٠١٦	١٤،٣	١١،٣	١،٤٣-
٢٠١٨/٢٠١٧	٣،٨-	٨٢،٤	١،١٩-
٢٠١٩/٢٠١٨	٦،٥	١٢،٩	١،١٢-

٢٠٢٠/٢٠١٩	٨،٥-	٢٠،٩-	١،١٨-
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٠،٦-	١٠،٨	١،٠٣-
٢٠٢٢/٢٠٢١	٧١،٢	١٦	١،٠٣-

المصدر:البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث. (عام ٢٠١٦ بأسعار ٢٠١١-٢٠١٢)، والباقي بأسعار (٢٠١٦-٢٠١٧).

شكل رقم (٣)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكلية في الفترة من عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)

المصدر: الجدول رقم (٣)

٢- **معدل نمو الاحتياطيات الدولية:**

أظهرت نتائج إحدى الدِّراسَات أنه على المدى الطويل يوجد أثر إيجابي للاستقرار السياسي في الاحتياطيات الأجنبية في الأردن، وأن زيادة الاستقرار السياسي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بنسبة ١،١٤٨٪. أما على المدى القصير فإن تأثير الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية كان إيجابياً، وأن زيادة الاستقرار السياسي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بمقدار ٠،٤٩٨٪ (١).

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، كان مقدار الاحتياطي الأجنبي ٣٥،٢ مليار دولار، وكان معدل النمو١٢،٥٪، وكان مؤشر الاستقرار السياسي (-٠،٩١) نقطة، وفي عام ٢٠١٠/٢٠١١ انخفض مقدار الاحتياطي ليصل إلى ٢٦،٦ مليار دولار بمعدل نمو(بالسالب) -٢٤،٥٪؛ وذلك نتيجة انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي الذي بلغ (-١،٤٤) نقطة؛ تاثراً بأحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، التي مرت بها البلاد، ثم انخفض مقدار الاحتياطي الأجنبي إلى ١٥،٥ مليار دولار بمعدل نمو -٤١،٧٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢؛ وقد تأثر السحب من الاحتياطيات أساساً بخروج العديد من المستثمرين الاجانب من السوق في أعقاب أحداث يناير ٢٠١١، وتراجع مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى (-١،٤٦) نقطة.

أما في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ارتفع مقدار الاحتياطي الأجنبي إلى ٢٠ مليار دولا بمعدل نمو ١٩،٧٪؛ بسبب تحسن مؤشر الاستقرار السياسي الذي بلغ (-١،٥) نقطة، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ارتفع مقدار الاحتياطي ليصل إلى ٤٠،٦ مليار دولار بمعدل نمو ٦،٣٪؛ بسبب التحسن الكبير في مؤشر الاستقرار السياسي الذي بلغ (-١،٠٣) نقطة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٤)، نجد أن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت بجانبِ الاستقرار السياسي في إرتفاع حصيلة مصر من الاحتياطي الأجنبي(في الفترة من عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى نهاية فترة الدِّراسَة) تَمثلت في زيادة عوائد قناة السويس، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج بجانب القروض التي حصلت عليها مصر؛ حيث حصلت على العديد من القروض منها قرض بقيمة ١٢ مليار دولار تزامناً مع تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لفترة ثلاث سنوات بداية من نوفمبر ٢٠١٦ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي مول البرنامج بقيمة القرض، كما حصلت مصر على العديد من المساعدات

(١) د. فاتن مفضي ود. أحمد ملاوي : أثر الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٩، العدد ٦، ملحق رقم ١، ٢٠٢٢، ص٢٩٠.

من دول الخليج مثل السعودية والامارات والكويت التي تضمنت ودائع ومنح وتمويلات تنموية لدعم الاقتصاد المصري، والذي أدى بدور إلى وصول الاحتياطي الأجنبي في يونيو ٢٠١٩ إلى قمته فبلغ ٤٤،٥ مليار دولار. كما ساهمت إيرادات السياحة في زيادة الاحتياطي الأجنبي؛ حيث وصل معدل النمو في إيرادات السياحة إلى ٥٥٪ عام ٢٠٢١.

جدول رقم (٤)

تطور معدل نمو عوامل أخرى ساهمت في زيادة الاحتياطيات الدولية

في الفترة من عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

العام	معدل نمو تحويلات العاملين بالخارج%	معدل نمو رسوم قناة السويس %	معدل نمو صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة %	معدل نمو القروض %	معدل نمو إيرادات السياحة/%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	–	٩،٦	–	–	–
٢٠١٠/٢٠٠٩	–	٩،٥	١٦-	٥،٣	١٦
٢٠١١/٢٠١٠	–	١٠،٣	٦٧-	١٨١-	٣٠،٥-
٢٠١٢/٢٠١١	–	١١،٣	٤٥	١٢١	١٣،٨
٢٠١٣/٢٠١٢	–	١٠،٤	٧،٥-	٣،٤	٤٠،٤-
٢٠١٤/٢٠١٣	–	٦،٧	١٣،٥	٢٧-	٢٢
٢٠١٥/٢٠١٤	–	٠،١٤-	٥٢،٤	١٩-	١٥-
٢٠١٦/٢٠١٥	١١-	٤،٥-	٩،٤	٦١،٤	٥٧-
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١،٨	٣،٤-	١٤،٣	٢٦٧٢	٢٠٠
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٢،٩	١٥	٣،٨-	٣٠،٧	٤٨،٧
٢٠١٩/٢٠١٨	٤،٧-	٠،٤	٦،٥	٥٠-	١٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٠	١،٣	٨،٥-	١١٦	٦٩-
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٣	١،٨	٣٠،٦-	٤١-	٥٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	١،٥	١٨،٤	٧١،٢	٨٣-	٣٧

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، وزارة السياحة والآثار، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

وتأسيساً على ما تقدم يتبين أنه كلما زاد مؤشر الاستقرار السياسي زاد معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية؛ بعبارة أخرى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما أظهرته نتائج الدِّراسات السابقة .

جدول رقم (٥)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو الاحتياطيات الدولية

في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

القيمة بالمليار دولار

العام	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو%	الاستقرار السياسي
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣١،٣	–	٠،٦٢–
٢٠٠٩/٢٠١٠	٣٥،٢	١٢،٥	٠،٩١–
٢٠١٠/٢٠١١	٢٦،٦	٢٤،٥–	١،٤٤–
٢٠١١/٢٠١٢	١٥،٥	٤١،٧–	١،٤٦–
٢٠١٢/٢٠١٣	١٤،٩	٣،٩–	١،٦٥–
٢٠١٣/٢٠١٤	١٦،٧	١٢	١،٦٣–
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠	١٩،٧	١،٥–
٢٠١٥/٢٠١٦	١٧،٥	١٢،٥–	١،٤٤–
٢٠١٦/٢٠١٧	٣١،٣	٧٩	١،٤٣–
٢٠١٧/٢٠١٨	٤٤،٣	٤١،٥	١،١٩–
٢٠١٨/٢٠١٩	٤٤،٥	٠،٥	١،١٢–
٢٠١٩/٢٠٢٠	٣٨،٢	١٤–	١،١٨–
٢٠٢٠/٢٠٢١	٤٠،٦	٦،٣	١،٠٣–
٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٣،٤	١٧،٨–	١،٠٣–

المصدر: البنك المركزي المصري،التقرير السنوي، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٤)

أثر عدم الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الدولية

في الفترة من عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

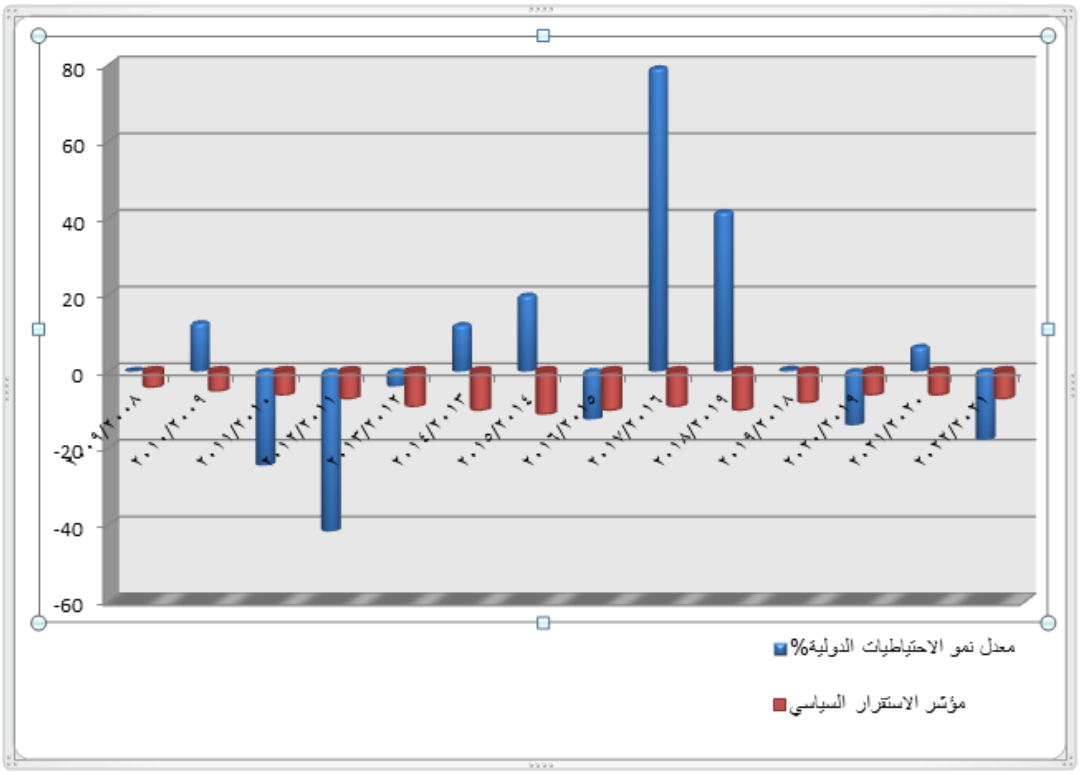

المصدر: الجدول رقم(٥)

٤-معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

توصلت إحدى الدراسات إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تخفيض معدل نمومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وتُرجع الدِّراسَة هذا الإنخفاض إلى الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي على نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج(١).

كما أيدت العديد من الدِّراسَات أن الصراعات الأهلية والاضطرابات في الدول ترتبط بشكل كبير بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد(٢).

(1) Aisen، Ari and Francisco Jose Veiga، op. cit، pp.3-4.

كما توصلت دِراسةٌ أخرى إلى أن الاستقرار السياسي له أثرٌ إيجابيٌ على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادةَ في نسبة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار ١٪ سوف تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقدار ٧،٩٧٪[١].

وبالنظر إلى الجدول رقم(٦) والشكل رقم(٥) نجد – بصفة عامة– تذبذب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرته على تحقيق معدل نمو صاعد مستمر خلال فترة الدِّراسة باستثناء الفترة من عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨؛ حيث أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد حقق معدلات صاعدة بداية من ٩،٥٪ ثم تصاعد بشكل مستمر حتى وصل إلى ٣٩،٤٪؛ وذلك نتيجة التحسن الكبير في مؤشر الاستقرار السياسي؛ فقد تحسن من (–١،٤٤) نقطة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (–١،١٢) نقطة عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

أما عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد تحقق معدل نمو ١٣،٥٪، وكان مؤشر الاستقرار السياسي عند (–٠،٩١) نقطة، وفي عام ٢٠١٢/٢٠١١، انخفض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج ليصل إلى ١٠،٣٪؛ نتيجة تراجع مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى (–١،٤٦) نقطة. وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، كان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج١،٧٪ وكان مؤشر الاستقرار السياسي (–١،١٨) نقطة، ثم ارتفع معدل النمو في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليصل إلى ١١،٥٪؛ وذلك نتيجة التحسن في مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى (–١،٠٣) نقطة؛ الأمر الذي يعني أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابياً على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ بعبارة أخرى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

---

(2)Edward Miguel Shanker Satyanath and Ernest Sergenti: Economic shocks and civil conflict: An instrumental variables approach، Journal of Political Economy،vol.112،No.4،2004، pp.277-278.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢١ على موقع:

https://www.journals.uchicago.edu/doi/epdf/10.1086/421174

(١) د. جيلالي هاشم ود. مختار فيصل، مرجع سابق ذكره، ص٨١٠.

جدول رقم (٦)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي%	مؤشر الاستقرار السياسي	العام	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي%	مؤشر الاستقرار السياسي
٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٠،٦٢-	٢٠١٥/٢٠١٦	٩،٥	١،٤٤-
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣،٣	٠،٩١-	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٥،٤	١،٤٣-
٢٠١٠/٢٠١١	١٦،٥	١،٤٤-	٢٠١٧/٢٠١٨	٢١،٨	١،١٩-
٢٠١١/٢٠١٢	١٠،٣	١،٤٦-	٢٠١٨/٢٠١٩	٣٩،٤	١،١٢-
٢٠١٢/٢٠١٣	١٦	١،٦٥-	٢٠١٩/٢٠٢٠	١،٧	١،١٨-
٢٠١٣/٢٠١٤	١١	١،٦٣-	٢٠٢٠/٢٠٢١	٨،٥	١،٠٣-
٢٠١٤/٢٠١٥	١٢،٧	١،٥-	٢٠٢١/٢٠٢٢	١١،٥	١،٠٣-

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٥)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

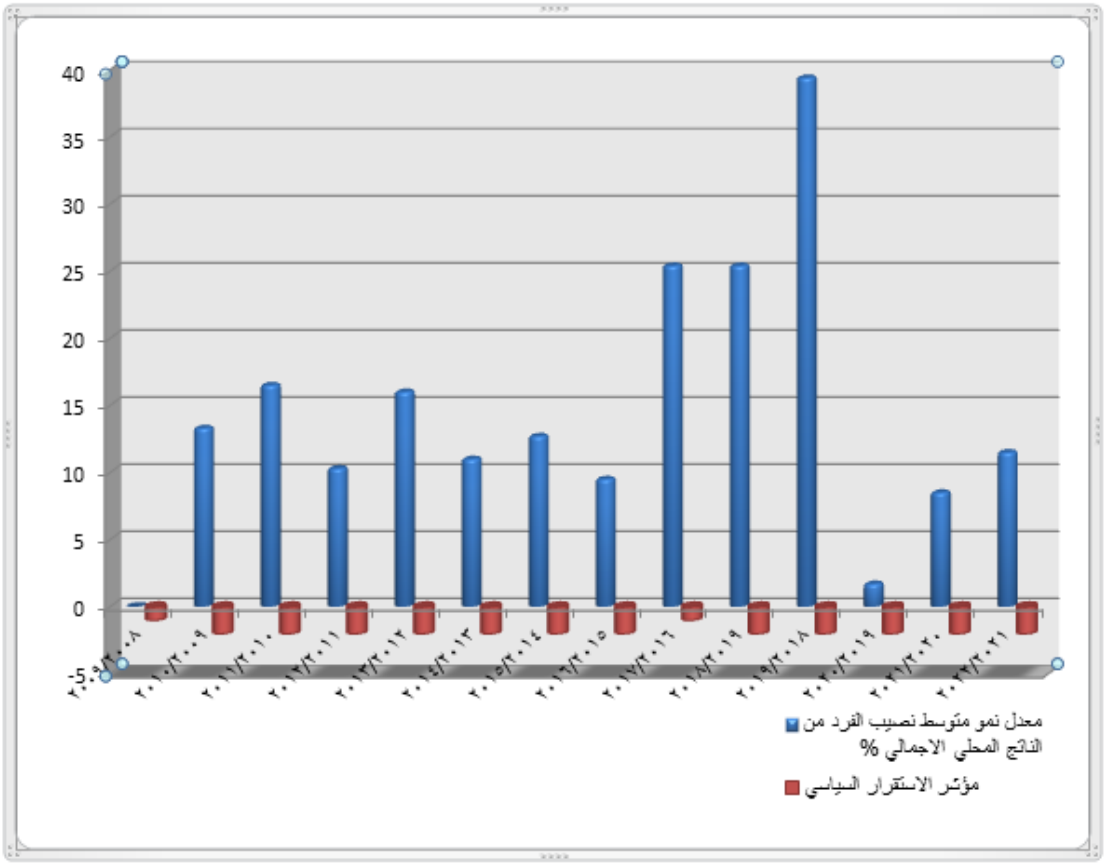

المصدر: الجدول رقم (٦).

٥-معدل نمو الادخار:

أظهرت نتائج إحدى الّدراسات(١)، أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تخفيض المدخرات بسبب زيادة عدم اليقين بشأن القرارات الاقتصادية المستقبلية؛ فتقلل من الحوافز التي تشجع على الإدخار. ففي ظل تزايد عدم الاستقرار السياسي، يعمل الأفراد على تخفيض مدخراتهم في البنوك لمواجهة احتياجاتهم الأساسية، بل قد يقومون بسحب معظم مخراتهم من البنوك لإرتفاع درجة المخاطر.

(١) Fabrizio Journal of ، Uncertainty and Economics، C.: Political Instability، Economic Surveys، Vol.17، No.1، 2012، p.44.
تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/1467-6419.00187

وأوضحت دِّراسة أخرى[١] أن معدل الإنفاق في ظل فترات عدم الاستقرار السياسي يزيد بدرجة أكبر من معدل الإنفاق في ظل الاستقرار السياسي، وأن الإدخار يتجه إلى الإنخفاض بمعدلات سريعة؛ نتيجة هروب رؤس الأموال المصاحبة للصراعات والتوترات.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٦)؛ نجد في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢/٢٠١١، أن معدل نمو الإدخار بدأ ينخفض من معدل نمو ١٠٪ حتى وصل إلى ٧،٧٪؛ نتيجة تراجع مؤشر الاستقرار السياسي الذي تراجع أيضاً من (-٠،٩١) نقطة إلى (-١،٤٦) نقطة.

وأما عام ٢٠١٣/٢٠١٢، فكان معدل نمو الإدخار ١٤،٥٪، وكان مؤشر الاستقرار السياسي (-١،٦٥) نقطة، وفي أعوام ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٧/٢٠١٦، ارتفع معدل نمو الإدخار فكان ١٣،٥٪، ١٩،٧٪، ٣٨،٦٪ على التوالي؛ وذلك نتيجة التحسن في مؤشر الاستقرار السياسي والذي ارتفع أيضاً فكان في نفس الأعوام (-١،٥)، (-١،٤٤)، (-١،٤٣) نقطة على التوالي.

وفي عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كان معدل نمو الإخار ١٥٪، وكان مؤشر الاستقرار السياسي (-١،١٢) نقطة، وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ارتفع معدل نمو الإدخار ليصل إلى ١٧،٤٪؛ وذلك نتيجة تحسن مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى (-١،٠٣) نقطة؛ الأمر الذي يعني أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو الإخار، وهو ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٧)، نجد أن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت بجانب الاستقرار السياسي في زيادة معدل نمو الادخار(في الفترة من عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى نهاية فترة الدراسة)، تمثلت في ارتفاع مستوي الدخل السنوي للأسرة؛ حيث ارتفع مستوى دخل الأسرة السنوي – حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك- عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٣٨٣٥٠ جنيه، ثم واصل الإرتفاع حتى وصل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٦٩٠٥٩ جنيه؛ الأمر الذي جعل الأفراد يوزعون دخولهم بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار.

أما تأثير أسعار الفائدة فعملت الحكومة على رفع اسعار الفائدة لكبح جماح التضخم؛ ففي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تَمَّ تخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار وارتفع سعر الفائدة إلى مستوى ١٤،٧٥٪ للإيداع، وفي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ارتفع سعر الفائدة ليسجل ١٨،٧٥٪ للإيداع، وفي

---

(١) Goadong، T، op.cit.، p.244.

عام ٢٠٢٢ سجل سعر الفائدة ١٦،٢٥٪؛ الأمر الذي أدى إلى أن اقتصر دور سعر الفائدة على تحديد طبيعة الأوعية الإدخارية التي يتدفق فيها الادخار أكثر من تحديده للميول الادخارية للأفراد.

وبالنظر الى الجدول رقم(٦)، نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي قد ارتفع ليصل إلى أعلى قيمة له عام ٢٠١٩/٢٠١٨ فقد وصل الى ٣٩،٤٪، الأمر الذي ساهم في زيادة معدل نمو الادخار.

جدول رقم (٧)

تطور معدل أسعار الفائدة والدخل السنوي في الفترة من عام

(٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

العام	أسعار الفائدة	مستوى دخل الاسرة السنوي	العام	أسعار الفائدة	مستوى دخل الأسرة السنوي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩	٢٠٢٥٠	٢٠١٥/٢٠١٤	٨،٧٥	٤٤١٩٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨،٢٥	–	٢٠١٦/٢٠١٥	١٤،٧٥	٣٨٣٥٠
٢٠١١/٢٠١٠	٨،٢٥	٢٥٣٥٢	٢٠١٧/٢٠١٦	١٨،٧٥	٤٧٢٨٣
٢٠١٢/٢٠١١	٩،٧٥	–	٢٠١٨/٢٠١٧	١٦،٧٥	٥٨٨٥٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٩،٧٥	٣٠٤٩١	٢٠١٩/٢٠١٨	١٢،٢٥	–
٢٠١٤/٢٠٣	٨،٢٥	–	٢٠٢٠/٢٠١٩	٨،٢٥	٦٩٠٥٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٨،٧٥	٤٤١٩٣	٢٠٢١/٢٠٢٠	٨،٢٥	–
٢٠١٦/٢٠١٥	١٤،٧٥	٣٨٣٥٠	٢٠٢٢/٢٠١٢	١٦،٢٥	–

المصدر: التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.كتاب الإحصاء السنوي

الجهاز المركزي للتعبئة العامة، سنوات مختلفة

جدول رقم (٨)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو الادخار

في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام	معدل نمو الادخار %	مؤشر الاستقرار السياسي	العام	معدل نمو الادخار %	مؤشر الاستقرار السياسي
٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٠،٦٢-	٢٠١٥/٢٠١٦	١٩،٧	١،٤٤-
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠	٠،٩١-	٢٠١٦/٢٠١٧	٣٨،٦	١،٤٣-
٢٠١٠/٢٠١١	٨	١،٤٤-	٢٠١٧/٢٠١٨	٢١،٥	١،١٩-
٢٠١١/٢٠١٢	٧،٧	١،٤٦-	٢٠١٨/٢٠١٩	١٥	١،١٢-
٢٠١٢/٢٠١٣	١٤،٥	١،٦٥-	٢٠١٩/٢٠٢٠	١٦،٧	١،١٨-
٢٠١٣/٢٠١٤	١٥،٥	١،٦٣-	٢٠٢٠/٢٠٢١	١١،٨	١،٠٣-
٢٠١٤/٢٠١٥	١٣،٥	١،٥-	٢٠٢١/٢٠٢٢	١٧،٤	١،٠٣-

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٦)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو الادخار

في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

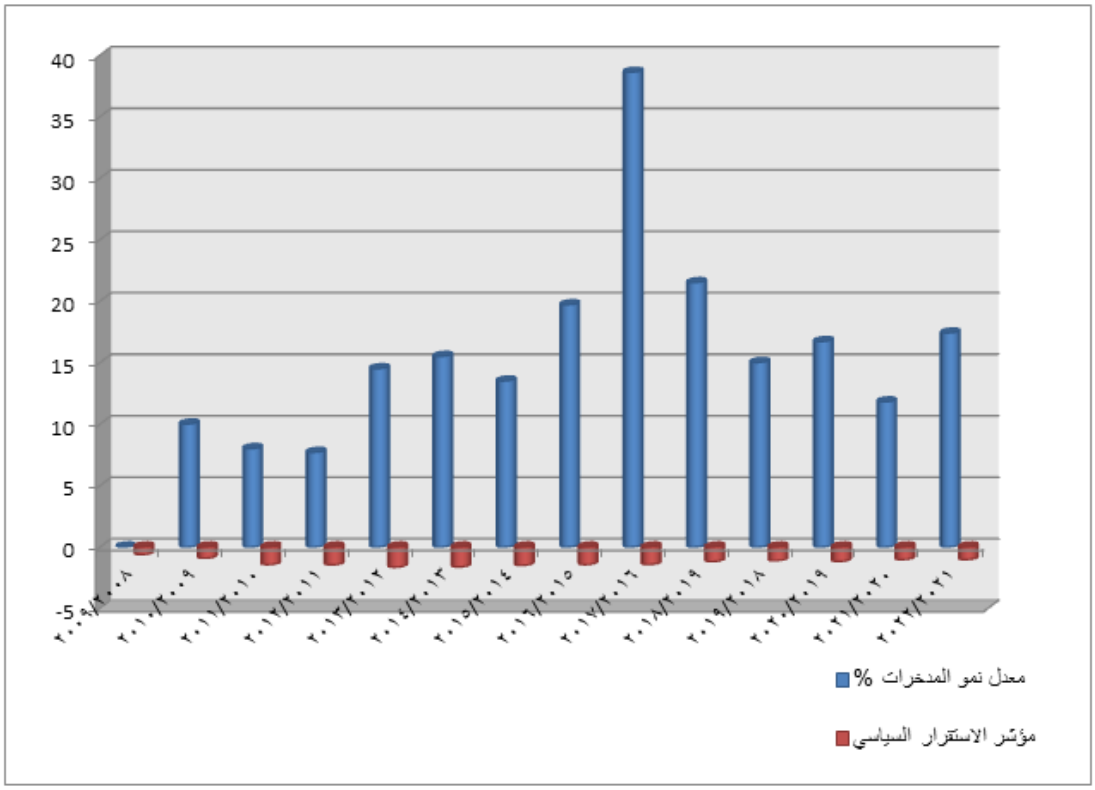

المصدر: الجدول رقم (٨).

٦-معدل نمو المشتغلين :

أظهرت إحدى الدِّراسات[١] أن ارتفاع البطالة بين الشباب – خاصة ١٥ سنة فأكثر – يُمثل تهديداً لاستقرار الدول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؛ نظراً لأن تعطل الشباب يزيد من احتمال اتجاههم إلى حركات التمرد وانضمامهم إلى الجماعات الإرهابية كوسيلة للحصول على المال.

---

(١) Azeng and Yogo:"Youth unemployment and political instability in selected developing countries"، African development bank group، working paper No.171، May، 2013، p.1.

تم الدخول في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على موقع:

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working_Paper_171__Youth_Unemployment_and_Political_Instability_in_Selected_Developing_Countries.pdf

وبالنظر إلى الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٧)، نجد أن في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، كان معدل نمو المشتغلين ٣،٧٪، وكان مؤشر الاستقرار السياسي (-٠،٩١) نقطة، وفي عام ٢٠١١/٢٠١٠ انخفض معدل المشتغلين إلى -٢٪ ؛ نتيجة تراجع مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى(-١،٤٤) نقطة. وقد فسَّرت إحدى الدِّراسات[١] هذا الإنخفاض في معدل نمو المشتغلين؛ بأن معدل النمو في حجم المشتغلين يتوقف على معدل النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد أحداث يناير ٢٠١١؛ وكان من الطبيعي أن ينخفض معدل نمو المشتغلين أيضاً. كما أن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى توقف الشركات عن العمل وخاصة في شركات السياحة؛ حيث يؤدي إلى انخفاض عدد السائحين الوافدين؛ ومن ثم تقل نسبة الإشغالات في الفنادق والقرى السياحية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التخلي عن العمالة الموجودة ومن ثم انخفاض في معدل نمو المشتغلين.

أما في أعوام ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠١٦/٢٠١٥،٢٠١٧/٢٠١٦، فقد ارتفع معدل نمو المشتغلين إلى ٢٪، ٢،٢٪، ٢،٧٪ على التوالي؛ نتيجة تحسن مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى (-١،٥)، (-١،٤٤)، (-١،٤٣) نقطة أيضاً على التوالي في هذه الأعوام.

وفي عام ٢٠١٨/٢٠١٧ كان معدل نمو المشتغلين ٠،٠٢٪ وكان مؤشر الاستقرار السياسي(-١،١٩) نقطة، ثم ارتفع معدل نمو المشتغلين إلى ٣،٨٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠؛ نتيجة تحسن مؤشر الاستقرار السياسي الذي وصل إلى (-١،٠٣) نقطة في هذا العام.

وبالنظر إلى الشكل رقم (٧) نجد أن القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي ساهم (بجانب الاستقرار السياسي النسبي) في زيادة معدل نمو المشتغلين بنسبة أكبر من القطاع الحكومي والقطاع العام وذلك في الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى نهاية فترة الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٩) نجد أنه بالرغم من زيادة كل من معدل نمو المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة ، وكذلك زيادة فرص العمل بهذه المشروعات إلا أن نسبة زيادة عدد المشروعات ونسبة زيدة فرص العمل ضعيفة. كما أن نسبة مساهمة المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة في معدل التشغيل في تزايد؛ حيث ارتفعت من ٠،٥٨٧، ٠،٠١٦ على التوالي كحد أدنى إلى ١،٠٣٧، ٠،١٦ كحد أعلى.

---

(١) د. مجدي الشوربجي: أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، ٢٠٠٩، ص ١٤٧.تم الدخول في٢٠٢٤/٨/٢٦ متاح على موقع:
https://www.univ-chlef.dz/renaf/la_revue_N_20.htm

شكل رقم (٧)

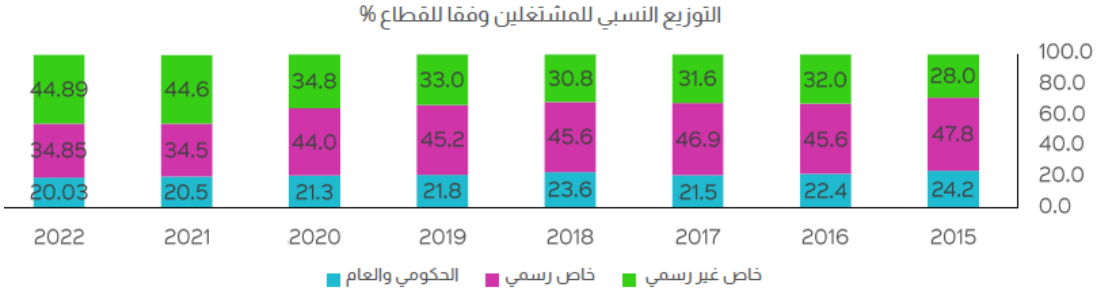

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص٧.متاح على:https://eces.org.eg

جدول رقم (٩)

تطور معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمشتغلين

في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام	معدل نمو المشروعات متناهية الصغر %	نسبة مساهمة متناهية الصغر في توفير فرص العمل	معدل نمو المشروعات الصغيرة	نسبة مساهمة م الصغيرة في توفير فرص العمل	معدل نمو المشتغلين %
٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١،٠٣٥	–	٠،٠٢٢٧	–
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٩،٦–	٠،٠٧٤٦	٢–	٠،٠٢٥	٣،٧
٢٠١٠/٢٠١١	١٨،٥	٠،٠٥٨٧	٩٢	٠،٠٣٣	٢–
٢٠١١/٢٠١٢	١٦،٧	٠،٠٦٩	١٦–	٠،٠٢١	١
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧،٥	٠،٠٨	٣٠–	٠،٠١٦	١،٦
٢٠١٣/٢٠١٤	٦،٨–	٠،٠٦٢٤	٢٧	٠،٠٢٧	١،٤
٢٠١٤/٢٠١٥	١٥،٩	٠،٠٨٤٦	٢٠،٥	٠،٠٣٥	٢
٢٠١٥/٢٠١٦	٠،٣٥–	٠،٠٨٢	١١،٨–	٠،٠٢٣	٢،٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٥،٩	١،٠٧	٥–	٠،٠٢٥	٢،٧

٢٠١٨/٢٠١٧	٠،٦-	١،٣٧	٢،٣	٠،٠١٩	٠،٠٢
٢٠١٩/٢٠١٨	١٦،٧-	١،١٣	١،٧-	٠،٠١٩	٠،٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٨،٦-	١،٣	١٥،٤	٠،١٦	٠،٣
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٦،٨	١،٢	٨٦	٠،١٥	٣،٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٨،٣	١،١	١٩-	٠،١٢	٢،٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

وترتيباً على ما تقدم يتبين أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على معدل نمو المشتغلين.

جدول رقم (١٠)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو المشتغلين

في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام	معدل نمو المشتغلين %	مؤشر الاستقرار السياسي	العام	معدل نمو المشتغلين %	مؤشر الاستقرار السياسي
٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٠،٦٢-	٢٠١٥/٢٠١٦	٢،٢	١،٤٤-
٢٠٠٩/٢٠١٠	٣،٧	٠،٩١-	٢٠١٦/٢٠١٧	٢،٧	١،٤٣-
٢٠١٠/٢٠١١	٢-	١،٤٤-	٢٠١٧/٢٠١٨	٠،٠٢	١،١٩-
٢٠١١/٢٠١٢	١	١،٤٦-	٢٠١٨/٢٠١٩	٠،٤	١،١٢-
٢٠١٢/٢٠١٣	١،٦	١،٦٥-	٢٠١٩/٢٠٢٠	٠،٣	١،١٨-
٢٠١٣/٢٠١٤	١،٤	١،٦٣-	٢٠٢٠/٢٠٢١	٣،٨	١،٠٣-
٢٠١٤/٢٠١٥	٢	١،٥-	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢،٨	١،٠٣-

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، سنوات مختلفة، تَمَّ حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٧)

أثر عدم الاستقرار السياسي على معدل نمو المشتغلين

في الفترة من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

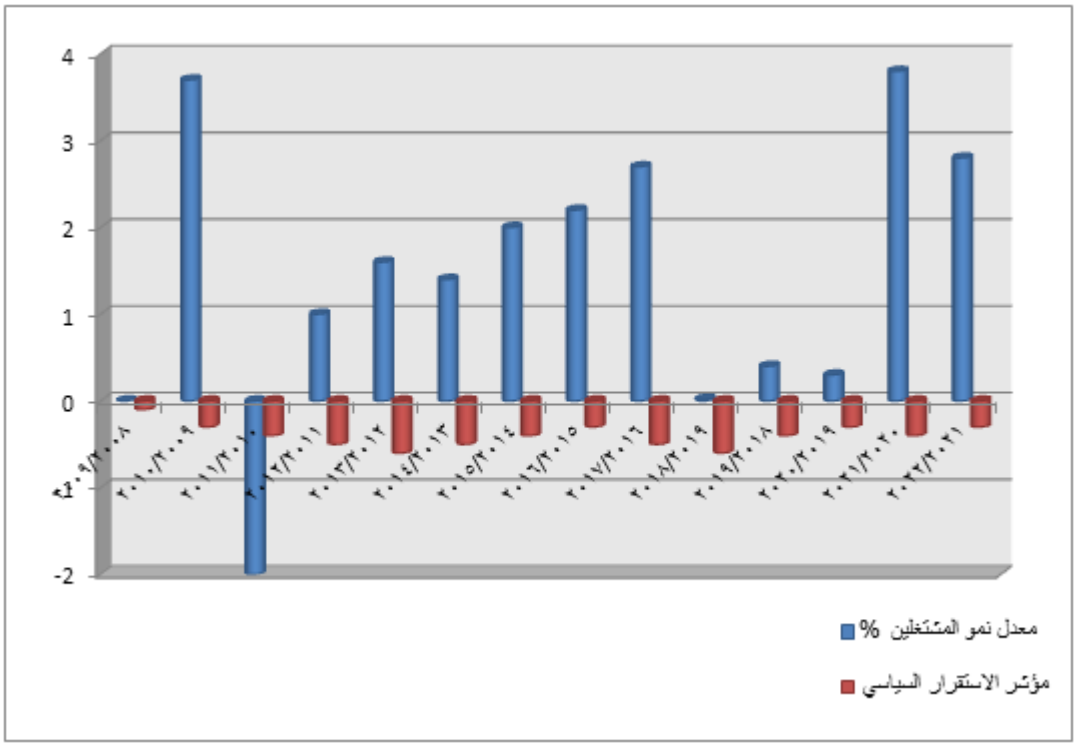

المصدر: الجدول رقم (١٠).

المبحث الثالث :

سياسات وأليات تحقيق الاستقرار السياسي

لتحقيق الاستقرار السياسي في أي دولة لابد من اتباع سياسات وآليات تكون بمثابة البيئة الرئيسة للوصول إلى استقرار نسبي . وتتناول الدِّراسة هذه السياسات والآليات التي تتمثل في سياسة التمكين، والحماية الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، على النحو الآتي:

أولا: سياسة التمكين:

يقصد بالتمكين مجموعة من الإجراءاتِ والسياساتِ التي تُنمي في الأفراد الاستقلالية والإرادة، وتُكسبهم المهارات والاتجاهات التي تساعدهم على تمثيل مصالحهم تمثيلاً عقلاني وبإرادة متزنة. ويتطلب التمكين قدرة على التكيف على مستوى الأفراد والمرونة على مستوى المؤسسات، وتقف القدرة التكيفية هنا على النقيض من عمليات التحرر، وهي التي تتطلب قدراً أكبر من التغيرات البنيوية مع بعض التأثيرات المجتمعية(١).

كما يُعبر مفهوم التمكين عن إتاحة الفرص المتساوية لجميع الأفراد في المجتمع، ويشير إلى أهمية دعم دور الفقراء والمهمشين في منظومة التنمية، ولا يقتصر الفقر على كونه نقصاً في السلع المادية والفرص المتاحة مثل التوظيف والملكية والثروة، بل يتمثل أيضاً في نقص الأصول غير المادية والخيرات الاجتماعية، من قبيل الصحة الجيدة، والتحرر من العنف، والقدرة التنظيمية، والقدرة على ممارسة التأثير السياسي، والقدرة على المطالبة بالحقوق، والعيش باحترام وكرامة(٢).

وبناء على ذلك يتعدد التمكين إلى مجالات تمكين المرأة ، والتمكين الإداري، والعاملين، والتمكين السياسي، وعليه يُعتبر التمكين قيمة ضمنية ووسيلة له علاقة بالمستوى الفردي والجماعي الذي قد يكون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

---

(١) د. باقر النجار: التمكين والتنمية المستدامة في محاورة المفهوم، جريدة البلاد، ٩ ديسمبر ٢٠١٩، عدد٤٠٧٣، ص١١. تم الدخول في ٢٠٢٤/٨/٣١ على موقع:-https://albilad.s3.me-south-1.amazonaws.com/pdfversions/2019/12/1109025933.pdf

(٢) د. داسي سفيان: أثرسياسات العدالة الاجتماعية على الاستقرار السياسي في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، الجزائر ٢٠٢١، ص٣٢١. تم الدخول في ٢٠٢٤/٨/١٥ على موقع: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3961

ولكي يكون هناك استقراراً سياسياً؛ فإنه يوجد للتمكين مجموعة من المداخل بلورتها العديد من المؤسسات الدولية والمنظمات الناشطة في هذا المجال، تصب في وضع حد للإقصاء والتهميش عن طريق النمو والتوزيع العادل، وتحديد مناطق الفقراء، والنهوض بالتنمية البشرية، ودمج حقوق الإنسان في برامج. وتتناول الدراسة هذه المداخل على النحو الآتي:

١ – **مدخل النمو**: قدمت المؤسسات المالية الدولية برامج للإصلاح تمحورت حول تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد في البلدان المستقبلة للدعم؛ ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، وتأمل أن يترتب مقابل هذه المعدلات النمو المدعمة والمحققة للإرتفاع في هذه البلدان، أن تنخفض معدلات الفقر في هذه الدول(١).

ومن أجل تحقيق ذلك استنبطت اللجنة الدولية حول النمو والتنمية قائمة بعناصر للسياسات بهدف تطوير استراتيجيات النمو اشتملت على: تحقيق معدلات مرتفعة في البنى التحتية والتعليم والصحة، تطوير القدرات المحلية لاستيعاب منتجات المعرفة والتقنيات الإنتاجية، تعزيز المنافسة في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد، مراقبة أسواق العمل وآليات تطويرها، وتشجيع الصادرات وصياغة سياسات صناعية ملائمة، ومراقبة نظام سعر الصرف لضمان تشجيع الصادرات، إدارة تدفقات رأس المال الأجنبي، العناية بالاستثمار في المناطق الريفية، صياغة سياسات تهدف إلى عدالة توزيع الثروة، توسيع مساواة الفرص في المجتمع بطريقة مستمرة، تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم الجغرافية، ترشيد استغلال الطاقة والاهتمام بالبيئة(٢).

١– **مدخل الاستهداف الجغرافي** : يتسم الاستهداف الجغرافي بتوافر معيار واضح لتحديد السكان المستهدفين، والتخلص من مشكلة قلة المعلومات التي تعوق برامج الاستهداف، وسهولة إدارة البرامج عن طريق أجهزة الدولة، ويشمل الاستهداف: تحديد الأفراد والأسر المعيشية للوصول إلى المستحقين، وعدم اقتصار أدوات الاستهداف الجغرافي على التحويل المادي فقط، بل يشمل أشكال مختلفة من وسائل دعم الأفراد والجماعات التي تعاني من الفقر في المناطق المنعزلة(٣).

---

(١) د.علي عبدالقادر علي: النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الثاني والثمانون، أبريل ٢٠٠٩، الكويت، ص٢.

(٢) د. علي عبدالقادر علي، مرجع سابق ذكره، ص٨٣.

(٣) د. داسي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٥.

٢- **مدخل التنمية البشرية:** ترتكز التنمية البشرية والتمكين، باعتبارها تعني عملية توسيع الخيارات أمام أفراد المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث يُعد الفرد حجر الأساس ومحور عملية التنمية؛ وبناءً على ذلك يتم توجيه هذه الخيارات لتوسيع نطاق خيارات كل فرد في شتى الميادين؛ ومن هذا المنطق يعمل التمكين على خلق بيئة يمكن للأفراد فيها تطوير كامل طاقاتهم الكامنة واستغلال قدراتهم؛ كي تؤدي إلى حياة أفضل تلبي احتياجاتهم وتتيح لهم القدرة على المشاركة في الحياة المجتمعية؛ ومن ثم يُعد التمكين والتنمية فاعلين متلازمين يكمل أحدهما الآخر، ويسعيان للتعجيل على القضاء على الفقر وإعمال حقوق الإنسان وتمكينها(١).

٣- **مدخل الأهداف الإنمائية:** يُعد إرساء العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من الأهداف والغايات الإنمائية التي يعبر عنها من خلال: القضاء على الفقر والجوع، تحسن التعليم والصحة، المحافظة على البيئة؛ ومن هنا يُعد التمكين الأساس لتفعيل هذه الغايات والأهداف والحد من مشكلة العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار السياسي، عن طريق توسيع قدرات الأفراد بتوفير مختلف الخدمات(٢).

وبالنظر إلى مصر وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل والثروة ، فإن التنمية لم تكن مقرونة بعملية التوزيع العادل للدخل، وهو ما فجر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فالعبرة ليست بوجود نمو كمي أو عددي، فقد يزيد الدخل ولا يتأثر دخل أغلب أفراد المجتمع.

وبعد ثورة يناير ومناداتها بالعدالة الاجتماعية وما يستتبعه ذلك من عدالة في توزيع الدخل والثروات والنظر في توزيع الدخول، إلا أن الوضع ازداد سوءً؛ حيث شهدت الطبقة المتوسطة انخفاضاً كبيراً لتصل إلى ٢،٩ مليون فرد من إجمالي السكان في عام ٢٠١٥ بنسبة ٥٪ من إجمالي البالغين، بعد أن كانت ٥،٧ مليون فرد بالغ في عام ٢٠٠٠؛ بمعنى أن هذه الطبقة تراجعت بنسبة ٤٨،٢٪، وبلغت نسبة مساهمتها ٢٥،٢٪ من إجمالي الثروة. وفي هذا الإطار، فإن الفوارق الاجتماعية لها عدة مستويات لكن لها تقاطعات أيضاً، من خلال أن تكون حسب الموقع الجغرافي، وهنا نقارن بين ثروات ودخول ومستوى معيشة الوجه القبلي، وقد يكون لها علاقة النمط الاقتصادي والاجتماعي للمناطق؛ حيث يمثل الريف ٥٧٪ من السكان وهوما يكون أشد فقراً من الحضر في أغلب أنحاء مصر، فنجد أن أغلب الاستثمارات تكون في

(١) د. داسي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٦.

(٢) د. داسي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٦.

العاصمة أكثر من المحافظات الأخرى، ونجد أيضاً النوع الاجتماعي له علاقة بالفقر والحرمان من الموارد؛ حيث تكون المرأة أكثر فقراً من حيث الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي(١).

وأما فيما يتعلق بالفقر واستهداف الفقراء، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن نسبة الفقر في مصر وصلت إلى ٢٦،٣٪ عام٢٠١٥، وتستهدف خطة الدولة إلى أرجاعه إلى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، أما نسبة الفقر المدقع فقد كانت ٤،٤٪ عام ٢٠١٥، وتهدف الدولة إلى الوصل إلى الصفر بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من ذلك فإن الأدلة تشير إلى غير ذلك؛ حيث وصل معدل الفقر إلى ٢٧٪ عام ٢٠١٧، رغم وجود جهود حكومية حثيثة؛ حيث أعدت الحكومة برنامج" تكافل وكرامة" وهي من البرامج المهمة التي تستهدف مكافحة الفقر؛ فيعالج برنامج تكافل الجوانب الصحية والتعليمية للأسر الفقيرة، في حين يعتمد برنامج كرامة على تقديم مساعدات مالية للفئات الفقيرة من كبار السن والمعاقين ويعالج أيضاً جوانب توزيع الفقر بحسب المناطق والأقاليم(٢).

وأما فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة، فقد اعتبرت مصر قطاع التعليم ذا أولوية كبيرة، وبذلت جهوداً كبيرة لتطويره وقامت باعتماد مخصصات مالية كبيرة له خاصة في التعليم العالي بلغت نحو ٤٠،٤ مليار جنيه لتصل إلى ١٩٩،٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (٣).

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق إلا أن الجانب الأهم الذي يجب التعامل معه هو توجيه الجزء الأكبر منه إلى تنمية قدرات ومهارات أطراف العملية التعليمية كافة؛ الأمر الذي يعني إتاحة المزيد من المرونة بالمهارات المستدامة وتطوير العنصر البشري، وأما الإنفاق على الصحة فرغم زيادة إنفاق الدولة على الصحة بصورة كبيرة خلال الأعوم الأخيرة إلا أن الإنفاق على الصحة قليل مقارنة بالنسبة إلى الإنفاق العام للدولة خاصة في ظل تقديم أولويات أخرى مثل البنية التحتية وخدمات التسليح وغيرها، ومع ذلك فهناك برامج ومبادرات مثل مكافحة فيروس

---

(١) د.وسام محمد: كيف تعمقت ظاهرة اللامساواة في الدخل والثروة في مصر؟ أوراق بحثية ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠١٨، القاهرة. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٦ على موقع:
https://elbadil-pss.org/2018/02/25/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8 ا/ ا

(٢) د. حازم حسانين: فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠(سياسات إعادة التوزيع نموزجا)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص ٣١

(٣) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، حوار للخبراء، ص ١٠٥. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٠ على موقع:
https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibraryIssues/AttachmentA/8

سي والسكر والضغط التي أطلقت عام ٢٠١٨ وما زالت مستمرة حتى الآن؛ الأمر الذي يعني التوجه نحو رصد ومعالجة بعض الآلام الذي ظلت متوطنة في غالبية أفراد المجتمع [١].

أما فيما يتعلق بالإهتمام البيئي فقد قامت الدولة من الانتهاء من تنفيذ ٣٩ مشروع وبرنامج بتكلفة بلغت حوالي ٦ مليار جنيه؛ حيث تهدف لخفض عددالمنشآت ذات الصرف المباشر على نهر النيل، وحماية طبقة الأوزون عبر التطبيق الفعلي لنظام إدارة الطاقة إلى جانب تطوير منظومة جديدة لإدارة المخلفات البلدية، وكذلك تطوير برنامج للرصد البيئي. كما شملت جهود الدولة تحسين نوعية الصرف الصناعي، وتنفيذ برنامج لرصد الانبعاثات الناتجة عن المنشآت الصناعية وربطها بالشبكة القومية لجهاز شئون البيئة مما يساهم في الحد من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية وتنفيذ مشروع إعادة استرجاع مياه الصرف الصناعي بعد معالجتها بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية [٢].

وأما فيما يتعلق بتوزيع فرص العمل، فيأتي توزيع فرص العمل توزيعاً عادلاً في المقام الأول كأحد أساليب معالجة وتحسين مستويات المعيشة ولتحقيق المساواة في الحصول على جميع الخدمات كالتعليم والصحة من جانب، ومن جانب آخر كونها أحد الأوجه الرئيسة في عملية إعادة توزيع الدخل. وكان لعمليات التحول الاقتصادي في مصر– نتيجة عدم الاستقرار السياسي – أثر سلبي على خلق فرص العمل وكذلك توزيعها سواء على المستوى الطبقي أو الجيلي أو المكاني؛ حيث لم يكن الاقتصاد قادراً على إدارة سياسات التوظيف بما يكفي للوصول إلى حالة التشغيل الكامل أو حتى الحدود الآمنة للبطالة؛ ففي التوزيع الجغرافي للبطالة نلاحظ أنه توزيع غير متكافئ في نسب المتعطلين، كذلك توزيع البطالة من جهة مستويات التعليم وهو الأكثر خطورة [٣].

وقد وصلت– بحسب بيانات الأجهزة الرسمية الحكومية– نسبة بطالة المتعلمين من الفنيين إلى ٤٤٪، يليها التعليم الجامعي وفوق الجامعي ٣١،٤٪ وذلك عام ٢٠١٦ ، وأما بالنسبة للنوع فقد كانت نسبة البطالة للإناث والذكور عام ٢٠١٠ ،٢٢،٦٪ و٤،٩٪ على التوالي، ثم انخفضت النسبة للإناث فوصلت إلى ١٦٪ ، أما الذكور فارتفعت النسبة لتصل إلى ٥،٦٪

(١) د. حازم حسانين، مرجع سابق ذكره، ص٣١.

(٢) د. وفاء لطفي: الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة الفرص والتحديات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر،ابريل ٢٠٢٣، ص ٢٣٤–٢٣٥.

(٣) د. حازم حسانين، مرجع سابق ذكره، ٢٦–٢٧.

عام ٢٠٢٢ [١]، وما تزال البطالة في مصر مشكلة معقدة تتعدد أبعادها وتتنوع خطورتها من جيل إلى آخر ومن منطقة إلى آخرى، بل إنها تمتد لتصيب جميع الأعمار وجميع الفئات وكل مستويات التعليم.

ثانيا: سياسة الحماية الاجتماعية

تُعرف سياسة الحماية الاجتماعية بأنها: مجموعة من البرامج التي تنفذها الدولة بهدف التخفيف عن المواطنين ومساعدة الفقراء والفئات الأولى بالرعاية وحمايتهم من آثار السياسات الاقتصادية ذات الطابع التقشفي. كما تُعالج مختلف أصناف الضعف الذي تعاني منه فئات السكان في المجتمع؛ وتهدف إلى وقايتهم من المخاطر والصدمات المتعددة، وكسر حلقة الضعف والفقر المفرغة، كما تعمل على استخراج الطاقات الإنتاجية الكامنة لدى الأفراد القادرين على العمل. كما تُعد جزءاً هاماً من برامج وسياسات الأحزاب السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الحركات السياسية والإنتفاضات الشعبية التي يسببها الفقر وإرتفاع معدلات البطالة. وتتنوع برامج الحماية الاجتماعية وتختلف عند تطبيقها من بلد لآخر؛ فيوجد برامج للدعم العيني، وأخرى للدعم النقدي، ويوجد برامج للدعم المشروط وغير المشروط[٢].

وتتكون سياسة الحماية الاجتماعية من : الضمان الاجتماعي، المساعدة الاجتماعية، و جهود الإدماج وسياسات سوق العمل. فأما الضمان الاجتماعي، ويعني الحماية من المخاطر والمصاعب على مدى الحياة –مثل فقدان الدخل وتدهور الحالة الصحية والشيخوخة – التي تعمل على الحيلولة دون وقوع العاملين النظاميين وغير الفقراء في دائرة الفقر وتشمل البرامج القائمة على إشتراكات وعلى غير الإشتراكات. وأما المساعدة الاجتماعية فهي تعني تحويلات إجتماعية نقدية أو عينية لدعم الفقراء وتمكينهم، وتقوم هذه البرامج غالباً على الإشتراكات. أما جهود الإدماج وسياسات سوق العمل، فهي مصممة لتعزيز قدرة الفئات المهمشة على الاستفادة من الخدمات والبرامج الإجتماعية والإلتحاق بأسواق العمل لتوفير متطلبات العيش الأساسية[٣].

وبالنظر إلى مصر وفي الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، عجزت الدولة عن تحقيق الحد الأدنى من معايير الحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ بسبب ثورة يناير

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام،٢٠١٨، ص ٥٩. وعدد مارس ٢٠٢٤، ص٤٤.
(٢) د. فاتن أحمد الحناوي ود. دينا مفيد، مرجع سابق ذكره، ص٥٠.
(٣) د. داسي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٧.

التي أدت إلى تدمير البنية التحتية وأثقل العبء على كاهل الدولة. أما الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢ وهي نهاية فترة الدراسة ونظراً لزيادة أعباء الإنفاق الحكومي المتزايد منذ عام ٢٠١١؛ اتجهت الحكومة إلى ضغط الإنفاق الاجتماعي وترشيد الإنفاق العام، فقامت بإجراء مجموعة من التغييرات الجذرية على منظومة الدعم الاجتماعي، تم ذلك في إطار برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي طرحته الحكومة؛ وللحد من آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي، طرحت الحكومة استراتيجية للتنمية المستدامة "رؤية مصر لعام ٢٠٣٠" وتركز على ثلاثة مجالات هي: التنمية الاقتصادية، وتحسين نظام الإدارة العامة والحوكمة، والعدالة الاجتماعية لاحتواء كافة فئات المجتمع(١).

وفي ضوء ذلك تبنت الدولة سياسة الحماية الاجتماعية؛ حيث عملت على تكثيف إجراءات الحماية الاجتماعية الهادفة لمساعدة فئات محدودي الدخل والحد من آثار الإصلاح الاقتصادي، وإجراء تعديلات هيكلية في سياسات الحماية الاجتماعية لضمان عدم تسرب الدعم ووصوله إلى المستحقين الفعليين، وتم ذلك من خلال التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وعودة دور الدولة في تحمل المسئولية الاجتماعية والاقتصادية تجاه المواطنين، ورغم ذلك لم توجه السياسات العامة اهتمامها نحو قضايا التشغيل(٢).

لذلك لابد من تبني استراتيجية وطنية للتشغيل ترتكز على الموائمة ما بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من خلال التغذية المرتدة ما بين المجالات ذات الطلب الأكثر على العمالة وإعداد الخريجين والمتدربين في المجالات المختلفة المطلوبة لسوق العمل، بما يساعد على تقليل الضغوطات على سوق العمل من قبل المتدفقين الجدد وتقليل أعداد المتعطلين عن العمل، ومن ثم تحقيق زيادة مطردة في أعداد المشتغلين في القطاع الخاص لترتفع مساهمته في التشغيل(٣).

ثالثا: سياسة الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية

وتُعرف العدالة الاجتماعية: بالمساواة بين الجميع في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من تحقيق

(١) د. فاتن أحمد الحناوي ود. دينا مفيد، مرجع سابق ذكره، ص ٥٩-٦٠.

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٦٥.

(٣) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥.

طاقاتها في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها[١]. وتُعد العدالة الاجتماعية أحد المبادئ الأساسية لصون كرامة الإنسان، وتحقيق التعايش السلمي في الدولة بإزالة الحواجز القائمة على نوع الجنس أو الانتماء السياسي.

وفي سبيل الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية تتناول الدراسة التزام الدولة كرافعة لتحقيق العدالة الإجتماعية، وإقرار موازنة عامة عادلة وشفافة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار لجذب رؤس الأموال؛ كي يتم تمويل البرامج والخطط التنموية الهادفة لتوفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع، وإتاحة فرص متساوية في المجتمع من خلال مؤسسات سياسية واقتصادية وإجتماعية فاعلة.

فأما التزام الدولة فإنها تتحمل المسئولية كاملة لتحقيق العدالة الإجتماعية ويكون ذلك من خلال: (١)- العدالة في توزيع الدخل: وذلك بتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور على جميع العاملين بالدولة وكذا المعاشات، وتطبيق نظام الضريبة التصاعدية فكلما اتخذت منحنى تصاعدياً فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية، الحفاظ على حقوق العمال وحمايتهم من المخاطر وضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل فوارق الدخول، تخصيص نصيب للعمال من إدارة المشروعات والأرباح.(٢)- العدالة في توزيع الخدمات: وذلك بتوفير خدمات التأمين الإجتماعي والمعاش للعمال والعاطلين، الحق في الصحة ورعايتها والإنفاق عليها بتخصيص حصص معتبرة لها، الحق في التعليم وكفالته والإنفاق عليه، وضمان الحق في الغذاء الصحي والمياه النظيفة لكل مواطن، توزيع الموارد المالية المخصصة للخدمات بشكل عادل بين الجميع سواء كان حضر أو ريف [٢].

---

(١) الأمم المتحدة : الحماية الإجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الإجتماعية، المجلد رقم (٥)، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٥، ص ٢. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٥ على موقع:
https://socialprotection-humanrights.org/wp-content/uploads/2015/08/E_ESCWA_SDD_15_T

(٢) د. حسام محمد محمد إسماعيل: عرض تحليلي لأحدث البحوث العالمية والمحلية باستخدام نمازج ومداخل التخطيط الإجتماعي لتحقيق العدالة الإجتماعية للفقراء، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢٠، ص١١٢.

وعلى الرغم من ذلك أشار الدراسات إلى أن الجانب الأعظم من الإيرادات في الموازنة العامة مأخوذ من الفقراء والطبقة الوسطى بصورة مباشرة أو من ممتلكات وموارد عامة، هم أصحاب الغالبية الساحقة من الحقوق(١).

وأما زيادة الاستثمار فإنها تعد الوسيلة الرئيسة لتحقيق العدالة الإجتماعية، فكلما كان مناخ الأعمال يشجع الاستثمار، كلما زادت فرص الإنتاج والعمل والتوظيف، وارتفعت الدخول وانخفضت معدلات الفقر، وخاصة إذا صاحب الاستثمار سياسات كفيلة بتحقيق العدالة الإجتماعية مثل صياغة سياسة متكاملة للإستثمار مع مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام، تبسيط الإجراءات وتشجيع ريادة الأعمال(٢).

وبالنظر إلى مصر فعلى الرغم من أن دستور عام ٢٠١٤ تضمن إضافات أساسية في مجال العدالة الاجتماعية على صعيد المبادئ والحقوق، إلا أن التطبيق المتمثل في التشريعات، التي اهتمت أساساً بقوانين الإرهاب والتظاهر من ناحية والسياسات الاقتصادية من ناحية أخرى، قد جعل من العدالة الاجتماعية مبدأ ما زال يبحث عن التحقيق الفعلي. وقد واجهت الحكومات المتعاقبة العديد من التحديات الاقتصادية والأمنية، وأعطت – بعد دستور ٢٠١٤ – الأولوية لمشاريع اقتصادية كبرى كان الهدف منها الدفع بالعجلة الاقتصادية إلى الأمام. ورغم ذلك لا يزال المجتمع المصري يعاني من تحديات اقتصادية كبيرة تتطلب من الحكومة اهتماماً أكبر لإيجاد فرص العمل وتوسع تغطية الخدمات الاجتماعية(٣).

---

(١) راجع في ذلك، د.أحمد السيد النجار: عدالة الموازنة العامة للدولة (موازنة ٢٠١٠/٢٠١١)، نموزج للإنحياز للرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى)، الكتاب الثاني، سلسلة العدالة الاجتماعية، دار نشر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص٨. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٥ على موقع:
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ecesr.org/wp91.pdf
أيضا د. نزيه عبدالمقصود محمد مبروك: شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها، وآليات تعزيزها، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٠، العدد ٣، يوليو ٢٠١٥، ص٧٧٥.

(٢) د. داسي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص ٣٣٥.

(٣) الأمم المتحدة: مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتاعية في المنطقة العربية دراسة: حالة مصر وتونس والمغرب، مارس٢٠١٥، ص٥٦. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٥ على موقع:
https://digitallibrary.un.org/nanna/record/1292628/files/E_ESCWA_SDD_

الخَاتِمةُ:

تناولت الدِّراسَة موضوعًا مهمًّا؛ وهو أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر، وتَطرَّقت الدِّراسةُ في المبحث الأول إلى مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأهم مؤشراته؛ حيث تناولت تعريف عدم الاستقرار السياسي، وأنواعه، ومؤشراته، ثم واقع عدم الاستقرار السياسي في مصر.

ثم تطرَّقت في المبحث الثاني إلى بيان انعكاس عدم الاستقرار السياسي على النمو؛ فقد انعكس سلباً على المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي؛ فأثر سلباً على كل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكلية، معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية، معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الإخار، ومعدل نمو المشتغلين.

وأخيرًا أظهرت الدِّراسَة في المبحث الثالث أن هناك سياسات وآليات لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر مثل: سياسة التمكين، والحماية الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد توصَّلت الدِّراسةُ إلى عِدَّة نتائج، وتوصيات كانت على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

١-أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٢-أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على معدل نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكلية.
٣- أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية.
٤-أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
٥-أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على معدل نمو الإخار.
٦-أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على معدل نمو المشتغلين.

ثانيًا: التوصيات:

١-ضرورة الإصلاح السياسي والمؤسسي وتفعيل القانون على كافة المستويات، بما يرفع من درجة الاستقرار السياسي؛ ومن ثم الارتفاع بمعدل النمو.

٢-دراسة أسباب زيادة عدم الاستقرار السياسي التي تعتبر سبباً ونتيجةً في نفس الوقت ومن أهمها العدالة الاجتماعية، والتفاوت في توزيع الدخل، وضمان التداول السلمي للسلطة، احترام القوانين وأحكام القضاء؛ نظراً لأنهم أسس مقومات استدامة عملية التنمية، وشرط ضروري لنجاحها.

٣-ضرورة زيادة فاعلية برامج الحماية الاجتماعية في مصر لتجنب الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية من خلال: استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تقديم الدعم، والجمع بين الاستهداف الجغرافي "حيث يرتفع معدل الفقر" وتحديد الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، والربط بين ما تحصل عليه هذه الفئات المستهدفة من مساعدات، وتدخل الدولة لتحمل مسئولية العدالة الاجتماعية بشكل كامل.

٤-ضرورة تنمية القدرات البشرية سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتبني الدولة للمشروعات القومية؛ كي تسهم في توفير فرص عمل للشباب وترفع من معدل النمو؛ ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي.

٥-ضرورة وجود قنوات للحوار الاجتماعي بين كل أطياف المجتمع بمختلف أفكارهم وتوجهاتهم السياسية والثقافية والعقائدية والطائفية وبين الحكومة إلى جانب توجيه السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يُعزز ثقة أفراد المجتمع في الحكومة ومن ثم يدعم الاستقرار السياسي.

٦-ضرورة تحقيق التنمية المكانية والمحلية المتوازنة والتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية والتي تعتبر إحدى ركائز العدالة الاجتماعية وذلك من خلال: سد الفجوات التنموية الجغرافية، خاصة في المناطق الريفية والحدودية، عبر استهداف الفئات ذات الدخل المحدود وتمكين المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً، وتهيئة البيئة المحلية لإحداث التنمية وفق معايير وأسس ترتكز على الإنتاجية والاستدامة، وتحسين جودة الخدمات الأساسية في جميع الأقاليم والمحافظات، خصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل وزيادة الفرص الاستثمارية بالمناطق الأكثر احتياجاً.

٧-ضرورة قيام الدولة باستخدام الموازنة العامة؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف يأتي على رأسها تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك بإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة في المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل، فضلاً عن ذلك توزيع الإنفاق العام بين طبقات

المجتمع المختلفة من ناحية، وبين أقاليم الدولة المختلفة من ناحية أخرى؛ لذلك لابد من تحديد الموازنة العامة وزيادة الموارد ودعم الإنفاق. ويتم ذلك من خلال: إصلاح ضريبي شامل يشمل الحد من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها الفقراء والأغنياء بنفس القدر وبدون أي تمييز بينهم. وأيضاً من خلال دعم الإنفاق بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الدعم والجمع بين الإستهداف الجغرافي وتحديد الفئات المستحقة للضمان الإجتماعي مع الربط بين ما تحصل عليه هذه الفئات من مساعدات بالتنمية البشرية واستخدام قاعدة البيانات في استبعاد الفئات التي لا تستحق الدعم والربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الإجتماعي.

: المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١ – الكتب:

أحمد السيد النجار: عدالة الموازنة العامة للدولة (موازنة ٢٠١٠/٢٠١١)، نموزج للإنحياز للرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى)، الكتاب الثاني، سلسلة العدالة الاجتماعية، دار نشر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٥ على موقع: https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ecesr.org/wp91.pdf

٢ – البحوث:

أحمد محمد عبدالرحمن العايدي: قياس هيبة الدولة في ظل ثورتي ٢٠١١، و٣٠ يونيو٢٠١٣ (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد١، المجلد٣٦، ٢٠١٦.

أميرة محمد عمارة: عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٢.

بن يمينة شايب الذراع: المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢١، جانفي٢٠١٩.

جاسم محمد دايش: عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية" دراسة تحليلية"، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والثمانون، ٢٠٢٠.

جيلالي هاشمي ومختاري فيصل: عدم الاستقرار السياسي والنمو في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد ٢، دسمبر ٢٠٢٠.

حازم حسانين: فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠(سياسات إعادة التوزيع نموزجا)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٢١.

حسام محمد محمد إسماعيل: عرض تحليلي لأحدث البحوث العالمية والمحلية باستخدام نمازج ومداخل التخطيط الإجتماعي لتحقيق العدالة الإجتماعية للفقراء، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢٠.

حسني إبراهيم عبدالواحد: قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة من (١٩٨٢-٢٠١٥)، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١١، عدد ٥٣٨، أبريل ٢٠٢٠.

حسني إبراهيم عبدالواحد: قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة من (١٩٨٢- ٢٠١٨)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير ٢٠٢١.

حسين أحمد دخيل: أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة أهل البيت، العدد الثامن عشر، أيلول ٢٠١٥.

ريهام فتحي السيد: واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري "دراسة ميدانية على عينة من مثقفين محافظة الاسماعيلية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثالث والأربعون، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ٣٣٢.

سليمان رمضان الكيلاني: أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي، مجلة ودراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد ١١، العدد ١، يونيو ٢٠٢٤.

سهيلة هادي: الاستقرار السياسي دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٠، عدد٣، سبتمبر ٢٠١٨.

شيماء معروف فرحان: تحديات الاستقرار السياسي في البلدان العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٦، السنة الثامنة، العدد الثاني، كانون أول ٢٠١٨.

طارق مصطفى غلوش: أثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات، عدد ٤٧، مجلد ٢، أبريل ٢٠٢٣.

عزيزة علوي: تأثير التحول السياسي على الاستقرار السياسي من خلال مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية حالة مصر بعد ٢٠١١ أنموزجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد ١٤، العدد١، ٢٠٢٢.

علي نجا: العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني العشرون، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

علي عبدالقادر علي: النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الثاني والثمانون، أبريل ٢٠٠٩، الكويت.

فاتن مفضي ود. أحمد ملاوي : أثر الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٩، العدد ٦، ملحق رقم ١، ٢٠٢٢.

مجدي الشوربجي: أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، ٢٠٠٩. تم الدخول في٢٠٢٤/٨/٢٦ متاح على موقع: https://www.univ-chlef.dz/renaf/la_revue_N_20.htm

محمد الصالح بوعافية: الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان ٢٠١٦.

محمد محمد السيد راضي ود. محمد أصيل شكر: دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموزج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢١، العدد الثاني، ابريل ٢٠٢٠.

مصطفى أبو درنة: الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية دراسة نظرية، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر ٢٠٢٠.

مصطفى حسين عبدالرازق: أثر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اشراقات تنموية، العدد الثالث والعشرون، سبتمبر ٢٠٢٠.

ميادة صلاح الدين تاج الدين: أثر بعض مؤشرات الاستقرار السياسي في استقرار القطاع المصرفي لعينة من الدول العربية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد٢٩، لسنة ٢٠٢٠.

وفاء لطفي: الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة الفرص والتحديات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر،ابريل ٢٠٢٣.

نزيه عبدالمقصود محمد مبروك: شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها، وآليات تعزيزها، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٠، العدد ٣، يوليو ٢٠١٥.

٣- المقالات:

باقر النجار: التمكين والتنمية المستدامة في محاورة المفهوم، جريدة البلاد، ٩ ديسمبر ٢٠١٩، عدد٤٠٧٣. تم الدخول في ٢٠٢٤/٨/٣١ على موقع:https://albilad.s3.me-south-1.amazonaws.com/pdfversions/2019/12/1109025933.pdf

عادل ياسر ناصر: أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، عدد٢٥، ٢٠١٤.

ناصر الصالح: عدم الاستقرار السياسي، المفهوم والمؤشرات، قضايا سياسية، عدد ٧٥، ديسمبر ٢٠٢٣، ص٢. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٢٤ على موقع:

https://www.researchgate.net/publication/377166100_dm_alastqrar_alsyasy_almfhwm_walmwshrat

٤ – الرسائل العلمية:

بتة الطيب: دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (١٩٩٩-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٣.

حميدة دقاشي وإلهام نايت سعيدي: مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،٢٠١٦.

داسي سفيان: أثرسياسات العدالة الاجتماعية على الاستقرار السياسي في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، الجزائر،٢٠٢١. تم الدخول في ٢٠٢٤/٨/١٥ على موقع:

https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3961

٥-الدراسات:

الأمم المتحدة: مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتاعية في المنطقة العربية دراسة: حالة مصر وتونس والمغرب، مارس٢٠١٥. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٥ على موقع:

https://digitallibrary.un.org/nanna/record/1292628/files/E_ESCWA_SDD=

وسام محمد: كيف تعمقت ظاهرة اللامساواة في الدخل والثروة في مصر؟ أوراق بحثية ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية،القاهرة، فبراير ٢٠١٨، القاهرة. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/٦ على موقع:

https://elbadil-pss.org/2018/02/25/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8١١/ ا

٦ – التقارير والوثائق :

البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة .

المركز المصر للدراسات الاقتصادية، تقرير عن تحديات سوق العمل المصري، مايو ٢٠٢٤. متاح على موقع: https://eces.org.eg

مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، حوار للخبراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٠ على موقع:

https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibraryIssues/AttachmentA/8

وزارة السياحة والآثار: التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

وزارة المالية: البيان المالي، سنوات مختلفة.

٧- **النشرات:**

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام،٢٠١٨. وعدد مارس ٢٠٢٤.

الأمم المتحدة : الحماية الإجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الإجتماعية، المجلد رقم (٥)، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٥. تم الدخول في ٢٠٢٤/٩/١٥ على موقع:

https://socialprotection-humanrights.org/wp-content/uploads/2015/08/E_ESCWA_SDD_15_T

ثانيًا: المراجِع باللُّغة الأجنبية:.

Ramesh Kumar: Impact of political instability on economic growth، International Journal of Advanced Research in Management and Social *Sciences* Vol. 12، No. 09، September 2023.
https://garph.co.uk/IJARMSS/Sep2023/G-7.pdf

Taiw Akinlo، Omobola Hannah and others: Political instability and economic growth in Nigeria، RSEP، Vol.7 Issue2، June 2022.
https://pure.hud.ac.uk/ws/portalfiles/portal/67160352/FINAL_THESIS.pdf

Abdul Rehman Nawaz a، and others: An Economic impact of political instability: evidence from Pakistan Available online: Journal of Economic Impact،https://www.scienceimpactpub.com/Docs/jei362021.pdf

Tsegayehu Admasie: The effect of politicaliInstability on economic growth in Sub-Saharan African countries: A Dynamic simultaneous equations modeling approach، Journal of Business and Economics، EJBE Vol. 9، No. 1، August 2019.
https://ejol.aau.edu.et/index.php/ejbe and
https://www.ajol.info/index.php/ejbe

HossamEldin Mohammed Abd-el-Kader: Political instability and economic growth in Egypt، Review of Middle East Economics and Finance، January 2017.
https://www.researchgate.net/publication/319561313

Janils: The concept of political instability in economic research، International Journal of Management and Economics، Vol.57، No3، 2021.
https://intapi.sciendo.com/pdf/10.2478/ijme-2021-0016

Beenish Suhaila، Qingwei Li: The impact of political instability on economic growth in Pakistan، Revista Argentina de Clínica Psicológica، 2021، Vol. XXX، No.2،2021.
https://www.revistaclinicapsicologica.com/data-cms/articles/20210329050219pmSSCI-589.pdf

Emin Ahmet Kaplana، Alpaslan Akçoraoğlub: Political Instability Corruption، and Economic Growth: Evidence from a Panel of OECD Countries، Business and Economics Research Journal، 2017، Vol. 8، No. 3، 2017.

https://www.berjournal.com/wp-content/plugins/downloads-manager/upload/BERJ8317Article1pp.363-377.pdf

Çoruk، E.; Ökten Kemaloğlu، N: "The Relationship between Political Instability and Constitutional Changes: Political System and

Institutionalization in Kyrgyzstan's Political Life (1991- 2021)". Asya Araştırmaları Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi.7 (Özel Sayı-1)، 2023.
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/3622225

Ali Acar : The effects of political stability on economic growth of the presidental government system، International Journal of Economics and Politics Sciences Academic Researches، Vol.3- No.9، 2019.
https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/918471

Mohamed Masry: The role of political stability in achieving economic development، Journal of Economics and Sustainable Development، Vol.6، No.16، 2015.
https://core.ac.uk/download/pdf/234647204.pdf

Deborah Warr and Richard Williams: The shifting terrain of citizenship: a wayfarer's guide، First printed April، 2015.
https://socialequity.unimelb.edu.au/__data/assets/pdf_file/0005/2598296/The-Shifting-Terrain-of-Citizenship.pdf

Salwa Al Said Farrag: "Citizenship values and their impact on development in Libya"، International Journal of Development Research Vol. 11، Issue، 09، September، 2021.
https://www.journalijdr.com/sites/default/files/issue-pdf/22715.pdf

Goadong، T.: "Political instability and economic growth in Africa"، International Journal of Economic Policy Studies، vol. 13،No.5، 2018.
https://www.researchgate.net/publication/329484966_Political_instability_and_economic_growth_in_Africa

Said، J. et al.: "Political Instability and Growth: Case of the Developing Countries"، International Journal of Social Science Research، Vol.2 (1)، 2013، Macrothink Institute.
https://www.researchgate.net/publication/264495963_Political_Instability_and_Growth_Case_of_the_Developing_Countries

Aisen، Ari and Francisco Jose Veiga:"How does political instability affect economic growth?" IMF working paper، No. WP/11/12، 2011، International Monetary Fund.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1112.pdf

Tabassam A. H.، Hashmi S. H. & Rehman F. U.: "Nexus between Political Instability and Economic Growth in Pakistan"، Social and Behavioral Sciences،No. 230، 2016.
https://www.researchgate.net/publication/308728062_Nexus_between_Political_Instability_and_Economic_Growth_in_Pakistan

Asiedu، E: Foreign direct investment in Africa: The role of natural resources، market size، government policy، institutions and Political instability،UNU-WIDER، January 10، 2006.

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1467-9701.2006.00758.x

Ranmali، A. : Democracy، Political Stability، and Developing Country Growth: Theory and Evidence"، Honors Projects، Paper 17، Department of Economics، Illinois Wesleyan University، Committee Chair،2004.
https://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1000&context=econ_honproj

Samimi، J. A. and Ariani، F: Governance and FDI in MENA region، Australian Journal of Basic and Applied Sciences، Vol.4، No.10، 2010.
https://www.ajbasweb.com/old/ajbas/2010/4880-4882.pdf

Woodward، D. P.، & Rolfe، R. J.:The iocation of export-oriented foreign direct investment in the Caribbean Basin، Journal of international business studies،Vol 24،No.1، 1993.
https://econpapers.repec.org/article/paljintbs/v_3a24_3ay_3a1993_3ai_3a1_3ap_3a121-144.htm

Halit، Y. & Taner، T.: Polity Stability، Economic Growth، and Investment: A Dynamic Panel Analysis، Journal Peace Economics، Peace Science and Public Policy، Vol. 25، No.1، 2018.
https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/peps-2018-0009/html?lang=en

Edward Miguel Shanker Satyanath and Ernest Sergenti: Economic shocks and civil conflict: An instrumental variables approach، Journal of Political Economy، vol.112، No.4،2004.
https://www.journals.uchicago.edu/doi/epdf/10.1086/421174

Fabrizio، C.: Political Instability، Uncertainty and Economics، Journal of Economic Surveys، Vol.17، No.1، 2012.
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/1467-6419.00187

Azeng and Yogo:"Youth unemployment and political instability in selected developing countries"، working paper No.171، African development bank group، May، 2013.
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working_Paper_171__Youth_Unemployment_and_Political_Instability_in_Selected_Developing_Countries.pdf

مواقع:

: www.prsgroup.com

https://www-theglobaleconomy-com.translate.goog/Egypt/wb_political_stability/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc